الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر

(دراسة تحليلية خلال الفترة 2017/1980)

من إعداد الطلبة:

إسماعيل قروميط

عبد الباسط مصطفاوي

رياض قروميط

تحت إشراف الدكتور:

خليفه عزي

المشرف المساعد:

زكرياء مسعودي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
د. علي ذهب	استاذ محاضر أ	رئيس اللجنة	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
د. خليفة عزي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
زكرياء مسعودي	أستاذ مساعد أ	مساعد مشرف	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
د. نصر ضو	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

نهدي هذا العمل

إلى كل طموح ومخلص في عمله

وإلى العاملين في قطاع المالي

وإلى كامل طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى الباحثين في مجال القطاع المالي والتشغيل

وإلى امة القران الكريم

وإلى من يريد البحث في هذا الموضوع

إسماعيل عبد الباسط رياض

نتمنى أن يسدد الله الخطى

شكـر وعرفـان

الشكر والعرفان لله على نعمه الظاهرة والباطنة

ولسيدنا رسول الله صل الله عليه وسلم خاتم النبيين

نوجه شكرنا وعرفاننا لكل من كان لنا عون في إخراج هذا العمل المتواضع

إلى الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور عزي خليفه وإلى الدكتور زكرياء مسعودي

إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

إلى موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نتمنى أن يسدد الله خطاهم وان يحشرهم مع زمرة النبيين
والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء	I
الشكر والعرفان	II
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	V
ملخص الدراسة	VI
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	19
المبحث الأول: مقاربات منهجية حول القطاع المالي	20
المطلب الأول: تعريف القطاع المالي	20
المطلب الثاني: وظائف القطاع المالي	24
المطلب الثالث: سياسات تطوير القطاع المالي	27
المبحث الثاني: مقاربات منهجية حول التشغيل	27
المطلب الأول: ماهية سياسات التشغيل	27
المطلب الثاني: أهمية وأنواع وأهداف سياسة التشغيل	28
المطلب الثالث: أجهزة وبرامج سياسة التشغيل	32
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر	
تمهيد	36
المبحث الأول: واقع القطاع المالي في الجزائر	37
المطلب الأول: واقع القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)	37
المطلب الثاني: واقع القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	40
المبحث الثاني: واقع قطاع التشغيل في الجزائر	41

المطلب الأول: واقع قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)	42
المطلب الثاني: واقع قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	44
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر	46
المطلب الأول: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر للفترة (1980-2000)	46
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر للفترة (2001-2017)	48
خلاصة الفصل الثاني	51
الخاتمة العامة	53
قائمة المراجع	56

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1980-1989)	39
02	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1990-2000)	40
03	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2001- 2009)	41
04	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2010- 2017)	42
05	معدل البطالة في الجزائر (1980-1989)	43
06	معدل البطالة في الجزائر (1990-2000)	44
07	معدل البطالة في الجزائر (2001-2009)	45
08	معدل البطالة في الجزائر (2010-2017)	46
09	أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)	47
10	أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	48

2-قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1980-1989)	39
02	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1990-2000)	40
03	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2001- 2009)	41
04	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2010- 2017)	42
05	معدل البطالة في الجزائر (1980 -1989)	43
06	معدل البطالة في الجزائر (1990-2000)	44
07	معدل البطالة في الجزائر(2001-2009)	47
08	معدل البطالة في الجزائر(2010-2017)	46
09	أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)	48
10	أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	49

الملخص:

دفعت مكانة وأهمية القطاع المالي في الاقتصاد الباحثين إلى الاهتمام أكثر بالدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في تعزيز معدلات البطالة ونسبة التشغيل، في ظل موجة التحرر الاقتصادي والمالي التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أواخر السبعينات، وفي إطار ذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة حول كيف يؤثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر، ودور سياسة التشغيل التي اتبعتها الجزائر في تطوير قطاعها المالي وتحقيق التشغيل التام، وهذا من خلال التطرق إلى التحليل النظري للقطاع المالي وأثره على التشغيل وتحديد المتطلبات الرئيسة اللازمة لنجاح تطبيق هذه السياسة في الجزائر، مع الدراسة الرئيسية للقطاع المالي في الجزائر وقياس طبيعة هذا الأثر على التشغيل في الجزائر باستخدام الأشكال البيانية.

ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الزيادة في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص سوف تؤدي حتما إلى التخفيض من معدل البطالة، لأن الرفع من نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص سوف يؤدي إلى إنشاء مؤسسات خاصة، وهذا بدوره له أثر ايجابي على سياسة التشغيل في الجزائر.

Summary :

The position and importance of the financial sector in the economy has prompted researchers to pay more attention to the role that this sector can play in enhancing unemployment rates and the employment rate. In light of the wave of economic and financial liberalization that the global economy has witnessed since the late seventies, and within the frame work of that, this study aims to answer the main problem of how the development of the financial sector affects employment in Algeria, And the role of the employment policy pursued by Algeria in developing its financial sector and achieving full employment, and this by addressing the theoretical analysis of the financial sector and its impact on employment and defining the main requirements necessary for the success of implementing this policy in Algeria With the main study of the financial sector in Algeria and measuring the nature of this effect on employment in Algeria, using graphs.

It was concluded through this study that an increase in the percentage of loans directed to the private sector will inevitably lead to a reduction in the unemployment rate, because the increase in the percentage of loans directed to the private sector will lead to the establishment of private institutions, and this in turn has a positive impact on employment policy in Algeria.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد

يعتبر القطاع المالي احد ركائز النظام المالي والاقتصادي بحكم مقوماته ومكوناته ونشاطه،كما يوفر بعد دراسة السوق والوضع الاقتصادي التدفقات النقدية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتسيير تدفق الأموال بين وحدات الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بواسطة المؤشرات الصادرة عن البنك المركزي والتوجيهات الحكومية مثل عرض النقود والضرائب والتضخم وغيرها، وعليه يمكن القول أن القطاع المالي يلعب دورا رياديا في دفع عجلة التشغيل والتقليل من نسبة البطالة عن طريق تقديم القروض للأفراد والمؤسسات والمساهمة في المشروعات الحكومية.

الإشكالية الرئيسية: تحاول هذه الدراسة دراسة اثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر على ذلك فإننا نطرح الإشكالية التالية

كيف يؤثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: من خلال ماسبق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

* ما لمقصود بالقطاع المالي؟

*ما المقصود بسياسة التشغيل؟

*ما هي أجهزة وبرامج سياسة التشغيل؟

*ما مدى مساهمة القطاع المالي في التشغيل في الجزائر؟

وبهدف الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة وكذلك توضيحها، نقوم فيما يلي بطرح جملة من الفرضيات التي نعتبرها أساسية.

الفرضيات:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

*يؤثر تطور القطاع المالي ايجابيا على التشغيل في الجزائر؛

*إن القطاع المالي الجزائري ما يمتلكه من قوة في النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات المصرفية يساهم كوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض لتنشيط برامج مخصص ودفع التشغيل؛

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى السعي هذه الأخيرة لفهم أفضل للدور الذي يمكن أن تلعبه القطاعات المالية في دفع سياسة التشغيل، والسبب في تحسين القطاع المالي لتحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل وخلق فرص عمل، وتكمن كذلك في إبراز التداخل بين القطاع المالي والتشغيل في الجزائر، وتسليط الضوء على موضوع تشغيلية الموارد البشرية التي تعني ضمان العمل الفعال والمنتج وبصورة دائمة من اجل ضمان اكبر عدد من التشغيل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

_محاولة معرفة أثر القطاع المالي على التشغيل في الجزائر؛

_التعرف على معدل البطالة ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة (1980-2017)؛

_التعرف على أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر؛

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار البحث لأهميته إذ أن الجزائر تحتل موقع استراتيجي فهي تحتوي على فرص استثمار جيدة مما يجعل تطوير أساليب التمويل يمثل دعم لتشغيل الشباب.

يبحث الكثير من الباحثين على هذه الدراسة وتعتبر هذه الدراسة محل النقاش ودراسات في الدوائر العلمية الأكاديمية والمحافل الدولية.

يعتبر الموضوع من المواضيع التي تسهر دول العالم لوجود حل خاصة في ما يخص التشغيل وفرص العمل و التخفيف من نسبة البطالة.

حدود الدراسة:

والتي تتمثل فيما يلي:

الحدود المكانية: أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر.

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة القياسية خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-2017) نظرا لكونها الفترة التي طبقت خلالها الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط الاقتصاد.

منهجية الدراسة:

تشمل الدراسة بصفة عامة على شقين احدهما نظري والأخر تطبيقي، وقد ارتكزنا على المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي: سنعتمد عليه في الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال عرض المفاهيم الموضح للقطاع المالي وسياسة التشغيل .

المنهج التحليلي: سوف نعتمد عليه في الدراسة التحليلية من خلال استخدام أدوات التحليل لمعرفة أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر.

الدراسات السابقة باللغة العربية:

1- دراسة (كمال العقريب2011-2012):

أطروحة دكتوراه بعنوان القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية، في العلوم الاقتصادية ، بجامعة الجزائر3، الجزائر، هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة لقطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية وعمل الباحث على إجابة على الإشكالية التي تتمحور حول ما إذا كان القطاع المالي العربي له الكفاءة والقدرة للتكليف مع تحديات التحرير المالي والانفتاح وتفادي المخاطر

الناجمة عن ذلك وبالأخص الأزمات المالية التي يمكن أن تمس هذا القطاع، حيث تم التوصل إلى ان التحرير المالي هو السبب في خلق العديد من الأزمات المالية وانه يساعد في انتقال العدوى من دولة إلى أخرى نتيجة الترابط الموجود بين القطاعات المالية، أما القطاع المالي العربي فرغم التطور الذي شهده فهو لا يزال بحاجة للمزيد من الاصطلاحات باعتبار ان الأسواق المالية العربية ضيقة و قليلة التنوع من حيث الأوراق المالية، اما القطاع المصرفي فيتميز بصغر حجمه وضعف الخدمات المقدمة من طرفه والتي ترتكز أساسا على القروض قصيرة الأجل لتمويل التجارة الخارجية.

2- دراسة (عبد الرزاق سلام 2011-2012):

أطروحة دكتوراه بعنوان القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخص النقود والمالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة القطاع المصرفي الجزائري في ضل العولمة لتقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، حيث تم الوصول إلى بعض النتائج تبين لنا على مستوى الكلي أن المصارف الجزائرية ذات قدرة في تمويل التنمية وهو ما جعل البنك المركزي يهدف إلى تحقيق التنمية أكثر من المحافظة على قيمة العملة ومن بين النتائج أيضا تعتبر المصارف الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة العالمية وتحديات العولمة نظرا لصغر حجم رؤوس أموالها بالإضافة إلى ضعف التحكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذا عدم التزامها الكامل بمبادئ الشفافية و الإفصاح ومن بين التوصيات ضرورة التزام القطاع المصرفي العالمي حتى يكون النظام المصرفي في وضعية جيدة تؤهله للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فتح الحدود أمام العمل المصرفي يتيح فرصة ممارسة العمل في أسوق جديدة، كما يجب أن يتهيأ القطاع المصرفي الجزائري للاستفادة منها.

3-دراسة (عبد الكريم بوغزالة أمحمد 2015-2016):

أطروحة دكتوراه بعنوان اثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري (دراسة لما بعد إصلاحات1990)كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تناول الجوانب والأبعاد الرئيسية الضرورية لتحقيق التطور المالي سواء تعلق منها بالجوانب الاقتصادية أو الجوانب المؤسسية، أهم النتائج أن تطوير نظام مالي سليم وكفء أمر ضروري يتطلب وجود مجموعة متكاملة من الأسواق المالية والمؤسسات التي تعمل جيدا وتكون متطورة نسبيا، وإلا فالانفتاح المالي دون الوفاء بهذه المتطلبات يمهد الطريق للازمات، لدى متابعة التطور التاريخي لتطور القطاع المالي الجزائري يتضح جليا هيمنة نظام التمويل الغير مباشر والانعدام الشبه تام للتمويل المباشر، حيث تقوم المصارف بدور الوكيل الرئيسي للوساطة المالية، ولا تزال سوق رأس المال غير نشطة علميا، حيث يعتبر تطور سوق المال مقوما وعاملا رئيسيا لتطور القاع المالي، ومن بين التوصيات ينبغي تطوير نظام الإشراف المصرفي ونظام المؤسسات المالية الأخرى والأسواق المالية لتشجيع الحوكمة بالقطاع المالي، يجب أن يلعب القطاع المالي دورا أساسيا في نظام " التمويل الشامل " عبر توجيه الائتمان ضمن حدود معقولة لا تؤثر على نشاط المصارف الخاصة وعلى مبادئ التحرير المالي والنافسة العادلة.

4- بن علال بلقاسم (2013-2014):

أطروحة دكتوراه بعنوان(دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية 1980_ 2010،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد النقدي و المالي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013 _ 2014 م، الجزائر، وفيها حاول الباحث دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي بالدول النامية نظريا وتجريبا لعينة من 56 دولة نامية، حيث توصل الباحث إلى وجود اثر لتطبيق سياسات التحرير على معدلات النمو الاقتصادي بشرط أن يسبق ذلك تعزيز مستويات التطور المالي والإطار المؤسسي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

5-شكوري سيدي محمد (2005-2006):

مذكرة ماجستير بعنوان (التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2005، الجزائر، وقد تعرض في هذا الموضوع إلى جانب هام من التحرير المالي والمصرفي وهذه الدراسة شملت أربع فصول دلت النتائج على وجود علاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي غير أنها ضعيفة وهذا من خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، توصل إلى ضرورة الإصلاح وتحرير القطاع المالي من أجل دعم النمو الاقتصادي.

6- بن بوزيان محمد (2011-2012):

بن علال بلقاسم التطور المالي أساس نجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية –حالة النظام المصرفي الجزائري 1990- 2011 –دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن– وقد توصلا من خلال هذه الدراسة أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم تكن لها اثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي بعد 1990، كما توصلا أن نجاح سياسة التحرير المالي يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.

7-خديجة تافساست (2016-2017):

أطروحة دكتوراه تحت عنوان تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، هدفت هذه الدراسة تشخيص واقع الجهاز المصرفي والمالي الجزائري في ضوء مشهده من إصلاحات، أبراز العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال مختلف الدراسات، أهم النتائج المتوصل إليها، يأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة والتي تعمل على نقل آثار هذه التحرير باتجاه النمو الاقتصادي، تتمثل القنوات المباشرة في زيادة المدخرات المحلية ورفع مستوى الإنتاجية، أما القنوات الغير مباشرة فتتضمن تعزيز التخصص في الإنتاج والالتزام بسياسات اقتصادية أفضل وتعزيز التدفقات رأس المال وتطوير القطاع المالي المحلي، ويعتبر تطور المالي احد القنوات الرئيسية لنقل هذا الأثر فالتحرير المالي يؤثر في القطاع المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة، ومن بين التوصيات تفعيل بتك الجزائر لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تتوافق وتطبيق سياسة التحرير المالي، والعمل على التنسيق الجيد فيما بينها بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على أسعار الفائدة والتحكم في السيولة ومعدل التضخم لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1-LedevelobbentfinqncierpoerIespaysdusuddeiaMediterraneaLepreuveda mondiatisatianfinanciere

وهو بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي بجامعة باريس XIII سنة 2009، وفيه حاول البحث samouelbegi قياس التطور المالي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط في ظل الانفتاح المالي (العولمة المالية)، ومن أهم نتائج الدراسة أن مكاسب النهج التدريجي الانفتاح المالي يمر عبر الاعتماد على تنظيم مالي مناسب والتركيز على أهمية وجود بنية تحتية مؤسسية كافية، والسيطرة على الفساد من خلال بيئة قانونية فعالة، كما توصل الباحث إلى ان التنظيم المالي له تأثير ايجابي و كبير في تطوير الخدمات المالية، و هذا يؤدي بدوره إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي .

2-Does Financial Openness Leap to Deeper Domestic Financial Markets

وفي دراسة من خمسين صفحة لخبيري البنك الدولي بأمريكا اللاتينية "سيزار كالديرونميغوميكوبونا سنة 2009 وحاول فيها الكاتبان اختبار اثر تجارة الأصول المالية عبر الحدود على تحسين مستويات الوساطة في المدخرات، وبالتالي –تعميق- تعزيز نشاط وحجم الأسواق المالية المحلية، و ذلك لعينة من 145دولة للفترة 1974-2007 وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الانفتاح المالي يؤدي إلى نمو و توسع حجم الائتمان الخاص وكذالك الأصول المصرفية، ومع ذلك فأن تأثير الانفتاح المالي على تطور القطاع المالي المحلي يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى الجودة المؤسسية، ومدى توفر الحماية للمستثمرين، ودرجة الانفتاح التجاري.

3-Les Conditions Brealables au Succes de la LiperalisationFinanciere application aux pays du Maghreb et du Machrek

وهو بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة كلير مون سنة 2005، وفيه حاولت الباحثة "نوال بن الطاهر " القيام بالدراسة والتحليل لسياسات الكبح المالي لبلدان المغرب والمشرق العربي وأثرها على القطاع المالي والنمو الاقتصادي، ثم إصلاحات القطاع المالي (التحرير المالي) التي قامت بها هذه الدول وأثرها أيضا على معدلات النمو الاقتصادي في منهج مقارن عبر الزمن من جهة . ومقارنة بتجارب التحرير المالي بدول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا من جهة ثانية. وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج سياسات التحرير المالي كانت متفاوتة بين بلدان المشرق والمغرب العربي ، باستثناء الجزائر والذي ظل فيه القطاع المالي على حاله بعد عشر سنوات من الإصلاحات.

4-"liperalisation Financierr. Efficacite du système FinancieretPerformanceMacroeconomidue EnseignementspourlEgypte.Lagordanieetlelipan"

وهو بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي بجامعة limoges سنة 2007، وفيه حاول الباحث "موسى فوده "تحديد القطاع المالي الأكثر فعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية بين البلدان الثلاثة محل الدراسة (مصر، الأردن، لبنان) وكيف أثرت سياسات التحرير المالي المطبقة على هذا الدور، كما حاول الإجابة على التساؤل حول ما هو النظام الأكثر فعالية في التمويل –النظام القائم على المصارف أم على الأسواق المالية ؟ – وأثر ذلك على تطور القطاع المالي.

تقسيمات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الفصلين كالأتي:

الفصل الأول: يتمحور حول الإطار النظري للدراسة إذ تم تقسيمه إلى مبحثين في المبحث الأول مقاربات منهجية حول القطاع المالي بما فيه من مفاهيم عامة حول القطاع المالي، والمبحث الثاني تم التطرق فيه مقاربات منهجية حول التشغيل يندرج تحته ماهية سياسات التشغيل و أهداف وأنواع سياسة التشغيل وبرامج التشغيل في الجزائر.

الفصل الثاني: يعتبر هذا الفصل جوهر الدراسة حيث تم من خلاله دراسة تحليلية حول أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر ركزنا في المبحث الأول على واقع القطاع المالي في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

صعوبات الدراسة:

- صعوبة في جمع المعلومات؛
- صعوبات في التحصل على المعلومات الكافية في ما يخص القطاع المالي الجزائري؛
-عدم الشفافية في إعطاء النسب الحقيقية في بعض الجهات المعنية التي هي محل الدراسة؛
-نقص في المراجع باللغة العربية في هذا الموضوع خاصة ؛
-نقص المراجع باللغة الأجنبية في هذا الموضوع؛

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعتبر القطاع المالي عنصرا من عناصر اقتصاد البلد الذي ينشا عن تدفقات رأس المال وتدفقه في القطاع المالي، وتشمل الخدمات المالية كل شيء من الخدمات المصرفية الشخصية إلى صناعة التامين، ويمكن أن تشكل جزءا كبير من اقتصاد الدولة، ويمكن أن يكون تقييم القيمة الحقيقية للقطاع معقدا، حيث أن الصناعة المالية تنطوي على قدر كبير من الدفع الورقي الذي قد يصعب أحيانا تتبعه وتحديده.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مقاربات منهجية حول القطاع المالي.

المبحث الثاني: مقاربات منهجية حول التشغيل.

المبحث الأول: مقاربات منهجية حول القطاع المالي

يحتل القطاع المالي بمختلف مكوناته مركزا مهما في النظم الاقتصادية والمالية العالمية، وهذا من خلال وظائفه المتعددة التي يسعى من ورائها إلى بلوغ الأهداف التي تخدم نمو الاقتصاد الوطني، حيث يعمل على تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات والتوزيع الكفء لها على انجح الاستثمارات، فقد ازدادت أهمية مؤسسات هذا القطاع في العصر الحديث وأصبحت تشكل وسيلة مهمة يعتمد عليها في تطور وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا الدور الذي بات ضروريا عليها العمل جاهدة لتحقيقه بالموازاة مع مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المالية خاصة بعد توجه العديد من الدول النامية إلى تبني سياسة التحرير المالي وما يتبعها من اشتداد المنافسة المالية من جهة وتزايد حدة الأزمات من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف القطاع المالي و مكوناته

نظرا للدور الذي تحظى به مؤسسات القطاع المالي في مجال الاستثمار و النمو الاقتصادي، تسعى الدول لتطوير أنظمتها المالية لتتماشى الحاصلة في الساحة الدولية بهدف القيام بالوظيفة المسندة إليها بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الوطني، وسيتم التطرق لمختلف المؤسسات التي تكون القطاع فيما يلي:

أولا: تعريف القطاع المالي

قدمت للقطاع المالي العديد من التعاريف أهمها: انه عبارة على " مجموع الأسواق والمؤسسات والقوانين والتنظيمات و الأساليب التي من خلالها يتم التعامل بالأوراق المالية، والهدف الأساسي لهذا القطاع هو تحريك الأموال من أولئك الذين يحوزون على مدخرات مالية باتجاه الأفراد أو المؤسسات التي هي بحاجة للاقتراض من اجل شراء السلع والخدمات للقيام بالاستثمارات الإنتاجية النمو والتنمية الاقتصادية "[1].

ويعرف أيضا على انه " مجموعة الأسواق و المؤسسات والقوانين و التنظيمات والتقنيات التي يتم من خلالها المتاجرة بالأوراق المالية وتحديد معلاة الفائدة وإنتاج الخدمات المالية و توزيعها على مستوى الأسواق العالمية، ووظيفته الأساسية نقل الأموال الجاهزة للإقراض من المودعين نحو المقترضين لقيامهم بشراء السلع والخدمات والاستثمار في معدات جديدة مما يحقق النمو الاقتصادي على المستوى العالمي[2].

ويتكون القطاع المالي من الشبكة متكاملة من الأسواق والمؤسسات المالية والشركات والعائلات ورجال الأعمال والحكومة، التي تكون وتنظم عمله وتضبط العمليات التي يمارسها و تراقبه[3].

ثانيا: مكونات القطاع المالي

يشتمل القطاع المالي على قسمين رئيسيين هما القطاع المصرفي و السواق المالية[4].

---

[1] محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2009، ص 185 .

[2] حسين محمد سمحان وآخرون، **إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012، ص 183.

[3] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 16.

[4] طاهر فاضل، **النقود والبنوك المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2013، ص152.

1. **القطاع المصرفي**: ويقصد بالقطاع المصرفي " مجموع البنوك العاملة في بلد ما، ويضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية خاصة تلك المرتبطة بتقديم الائتمان "، ويعرف أيضا على انه المؤسسات المصرفية و القوانين والأنظمة التي تتعامل من خلالها هذه المؤسسات في دولة ما"[1].

ويتكون القطاع المصرفي من السلطات المسؤولية عن إدارة السياسة النقدية المتمثلة في البنك المركزي،بالإضافة إلى البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية وبنوك الاستثمار، حيث يحتل مكانة مهمة لعديد من الأطراف،فبالنسبة لأصحاب الفائض فانه يتيح لهم إمكانية توظيف أموالهم مقابل عائد والحصول عليها في شكل سيولة في أي وقت، بالنسبة لأصحاب العجز فيوفر لهم إمكانية الحصول على الأموال اللازمة في الوقت المناسب من اجل تمويل مشاريعهم، بينما بالنسبة لمؤسسات الوساطة المالية نفسها فهي تحقق فوائد مقابل الائتمان المقدم وهذا ما يسمح لها بتعظيم أرباحها مستخدمة في ذلك موارد غير مكلفة عادة ما تكون ودائع تحت الطلب نتيجة لعملية خلق النقود التي تقوم بها البنوك والتي تسمح لها بمنح قروض بأكثر من قيمة الودائع التي تحصل عليها، أما بالنسبة للاقتصاد ككل فوجود مؤسسات الوساطة المالية يسمح بتفادي عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق رغبات أصحاب الفائض وأصحاب العجز، كما أن فعالية هذه المؤسسات تقلص الضغوط التضخمية وتساهم في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد من خلال ضمان التوازن المستمر مابين عرض الأموال المتاحة للإقراض والطلب عليها بما يتناسب وحاجات الاقتصاد، وكذا تقليل اللجوء للإصدار النقدي لتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد[2].

ويختلف مكونات القطاع المالي من بلد إلى لآخر حسب الوظائف والغرض الذي انشات من أجله، ويأخذ هذا القطاع شكل هرم يقف في قمته البنك المركزي والذي يسيطر و يهيمن على باقي المؤسسات، يأتي في طرفي قاعدته البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية الأخرى بمختلف أنواعها من بنوك متخصصة و بنوك إسلامية و بنوك الاستثمار[3]، وسيتم التطرق إلى مختلف هذه المؤسسات بأكثر تفصيل كما يلي:

1-1-البنك المركزي: يحتل البنك مركز الصدارة في هرم القطاع المصرفي، فبإمكانه تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية و الأصول النقدية إلى الحقيقة ، وهو المسؤول الوحيد على عملية إصدار النقد، و يتكون الهرم التنظيمي له في الإدارة العليا من مجلس إدارة البنك و المحافظة ونائب الحافظ، إما في الإدارة الوسطى فتشمل على أمانة سر مجلس الإدارة و أمانة سر المحافظ و اللجان الدائمة و الدوائر ومكتب المقاصة، في حين تتألف الإدارة الدنيا له من رؤساء الأقسام و الشعب المختلفة هذه الأقسام، ويهدف البنك المركزي لاستخدام امثل للموارد، والمحافظة على استقرار الأسعار، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وضمان قابلية تحويل عملة البلد إلى عملات الدول الأخرى و الحفاظ على قيمتها[4].

وتتمثل أهم وظائف البنك المركزي في انه بنك الإصدار فهو المسؤول الوحيد عن الإصدار النقدي والذي يتحكم في المعروض من النقد، بنك الحكومة و المستشار المالي لها حيث يقوم بالخدمات المصرفية للحكومة، بنك البنوك فيقوم بتقديم خدمات مصرفية للبنوك التجارية تماما مثل ما تقوم به هذه الأخيرة مع الأفراد والمؤسسات، يدير ويسهر على السياسة النقدية والائتمانية، ينظم ويوجه الائتمان المصرفي بما يتوافق والسياسة

[1] عبد الله خبابة، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 13 .

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة 3، 2004، ص ص 8-10 .

[3] نجيب نعمة الله، **مقدمة اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 146 .

[4] احمد النبهاني، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص16 .

النقدية المتبعة ومتطلبات النمو الاقتصادي بالتحكم في السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي خاصة وان عملية خلق تعد من الوظائف الرئيسية للبنك التجاري، فدوره أساسي في مراقبة وتوجيه الائتمان من خلال استخدام الأدوات المباشرة و غير المباشرة للسياسة المتمثلة في سعر إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة والإقناع الأدبي وهوامش الضمان، ويهدف البنك المركزي جراء قيامه بمختلف هذه الوظائف إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي للدولة وضمان قابلية تحويل العملة واستقرار سعر الصرف وتشجيع النمو الاقتصادي وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة وتنظيم الائتمان[1].

1-2-البنوك التجارية: هي عبارة على" مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل وتقديم القروض قصيرة الأجل وغالبا لتمويل التجارة[2]، وتعرف أيضا على أنها "مؤسسات مالية وسيطة تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقترض حيث تتلقى ودائع وتقدم قروض للأفراد والمؤسسات"[3] ويمارس البنك التجاري العديد من الوظائف منها ما هو كلاسيكي متمثل في قبول الودائع ومنح الائتمان قصير و متوسط الأجل، وهما الوظيفتان المميزتان لهذا النوع من البنوك و التي تنشا عنهما عملية خلق النقود، ومنها ما هو حديث بحكم تطور محيطها الاقتصادي"كتقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية، و المساهمة في عدم تمويل المشاريع التنموية والمشاريع السكنية، وتحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء، وشراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء، وتحويل العملة للخارج، وفتح الاعتمادات المستندية، وشراء وبيع العملات الأجنبية وتقديم خدمات الكترونية ...الخ"[4].

تسعى البنوك التجارية لتحقيق أهداف أهمها الربحية والسيولة والأمان وتنمية الموارد وزيادة حصتها في السوق المصرفية و الانتشار الجغرافي، في حين ترى بعض البنوك التجارية أن مختلف التي سبق ذكرها غير كافية فتضع أهداف أخرى مرتبطة بنوعية العملاء و التفضيل بين صغار وكبار المودعين و كفاءة الطاقم الإداري و الموظفين و مدى التزامهم والاهتمام بالابتكار المصرفي[5]، غير انه تعظيم الربح يبقى هو الهدف الأسمى لهذا البنوك، أما السيولة و الأمان للمودعين فهي أهداف تسمح لها بالاستمرارية وتحقق من خلال تشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي احتمال تعرض البنك التجاري للعسر المالي.

1-3-البنوك المتخصصة: البنك المتخصص هو عبارة على مؤسسة مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهام الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين، والفرق الأساسي بين هذه البنوك والبنوك التجارية أن هذه الأخيرة تعمل وفق أسس تجارية على تجارية على عكس البنوك المتخصصة التي يكون هدفها تنموي من خلال النهوض بقطاعات محددة من الاقتصاد الوطني[6]، ومن بين الخصائص التي تميزها عن البنوك التجارية أنها لا تتلقى ودائع من الأفراد و تعتمد في مواردها المالية على رؤوس أموالها وما تصدره

---

[1] خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 6.

[2] احمد النبهاني، مرجع سابق، ص 206.

[3] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 6.

[4] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 7.

[5] حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك المبتدئ والأساسيات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 207- 114 .

[6] أكرم حداد، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة 2، 2008، ص 171.

من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، جانب مهم من أهدافها اجتماعي ولهذا تتلقى دعم من طرف الدولة عن طريق إقراضها قروضا طويلة الأجل و بسعر فائدة تفضيلي، لا يقتصر عمل هذه البنوك على الإقراض فقط وإنما تقوم بمشاريع إنتاجية قائمة أو تقديم الخبرة الفنية و المشهورة للمستثمر في مجال تخصصها، وتنقسم إلى عدة أنواع من بينها البنوك الزراعية و الصناعية و العقارية وغيرها من بنوك أخرى[1].

1-4-البنوك الإسلامية: البنك الإسلامي هو عبارة على "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالنشاطات والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية و توظيفها بطريقة فعالة تكفل نموها وتحقيق أقصى عائد بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية"[2]، و تهدف إلى استقطاب مدخرات الأفراد النقدية واستثمارها في مختلف المجالات التي تتفق والمبادئ الإسلامية واستعباد التعامل بالفائدة ، أبراز المفهوم الخاص والمميز للاستثمار في جانب الإسلامي وأهمية قاعدة احتمال الربح والخسارة لدى هذا البنوك، بالإضافة إلى أهداف أخرى مالية تتمثل في السيولة والأمان والربحية والانتشار والزيادة حصتها في السوقين المحلي والعالمي[3].

1-5-البنوك الاستثمارية: البنك الاستثماري هو عبارة على "مؤسسة مالية تعمل على إيجاد مشترين للأوراق المالية، وقد تقوم بشراء هذه الأوراق التي لم يتم الاكتتاب فيها والعمل على إعادة بيعها لجمهور المستثمرين"[4] وتتمثل وظائف هذه البنوك في ثلاث نقاط أساسية هي: الوظيفة التمويلية والتي بموجبها يقوم البنك بتدبير الموارد المالية ومتابعة اتفاقية التمويل. والوظيفة التنموية والتي تشمل على التعرف على الفرص التنموية المتاحة والعمل على تقييم المشروعات الاستثمارية ومدى جدواها واختيار أفضلها والبدء في تأسيسها وتوفير البيئة اللازمة من أجل قيامها، والوظيفة الرقابية بمتابعة المشروعات واتفاقية التمويل[5].

2-الأسواق المالية: ويتمثل القسم الثاني للقطاع المالي في السوق المالية والتي تعرف على أنها "المكان الذي يتم فيه شراء وبيع الأوراق المالية بمختلف إشكالها كالاسم وسندات الشركات وسندات الحكومة. "والتي تجزا إلى قسمين ، يتمثل القسم الأول في السوق النقد وهو"الإطار الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل أي التي يكون تاريخ استحقاقها اقل من سنة." وكذا هو" الإطار العام للمشاجرة بالأدوات المالية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل وهيكلها المؤسسي يتمثل مجموعة الأطراف المشاركة في السوق والمنتشرة جغرافيا" واهم ما يتميز به هذا السوق أن ليس لها إطار مؤسسي وتنظيمي، وتوفر الأوراق المالية القصيرة الأجل أي اقل من سنة المنخفضة المخاطر والبعض منها خالي تماما من عنصر المخاطرة كاذونات الخزينة والأوراق الحكومية الأخرى وإمكانية تحويل هذه الأدوات إلى سيولة بسرعة ومرونة ودرجة ضمان عالية، وكذا توفر عائد مقبول للمستثمرين دون أي مخاطر يتحملها، وتنقسم سوق النقد إلى سوق ثانوية وهذه الأخيرة تشمل على مابين البنوك والسوق الأصول القابلة للتداول[6].

---

[1] أكرم حداد، مرجع سابق، ص 173.

[2] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 8.

[3] حسين بني هاني، مرجع سابق، ص 262.

[4] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 8.

[5] عبد المنعم راضي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 181.

[6] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 9.

أما سوق رأس المال فهي القسم الثاني للسوق المالية، والتي تعرف على أنها "الإطار الذي من خلاله تلتقي الوحدات الاستثمارية مع وحدات الادخار وأصحاب الفوائض المالية لعقد صفقات طويلة الأجل سواء من خلال الاكتتاب الأولي للإدارة المالية أو عمليات المتاجرة بأدوات السوق"[1] وتتكون من السوق الحاضرة "التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية بيعها وشراء بصورة فورية " والسوق الآجلة التي " لا يتم التعامل بها بصورة فورية وإنما يمكن أن تتم لاحقا وليس في وقت الاتفاق عليها بصفة جزئية أو كلية في حالة الشراء أو البيع"[2].

المطلب الثاني: وظائف القطاع المالي

تمارس مؤسسات القطاع المالي وظائف مختلفة تصب جميعها في إتاحة خيارات مخلفة للمدخرين لاستثمار أموالهم وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية الفعّالة بهدف التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة بأقل درجة من المخاطر لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد يسوده الاستقرار.

أولا: تعبئة المدخرات المالية: تبرز أهمية مؤسسات القطاع المالي في العمل على جلب اكبر قدر ممكن من المدخرات المالية وتوجيهها نحو الاستثمار ، فيعتبر القطاع المصرفي والسوق المالية القنوات التي يتم من خلاله التمويل من الوحدات التي تحقق فائض إلى الوحدات التي تعاني عجزا من خلال تقديم القروض ومختلف العمليات المرتبطة بتداول الأسهم والسندات ومختلف الأصول المالية أخرى . فالقطاع المصرفي يعمل على توفير الائتمان القصير والمتوسط وطويل الأجل لمختلف المشاريع، كما تعمل السوق المالية على تغطية الفجوة التي تعاني منها الكثير من القطاعات الاقتصادية والإفراد ومتمثلة في الجزء الذي لم تتمكن مؤسسات القطاع المصرفي من تغطيته عن طريق التوسع في منح الائتمان المتوسط وطويل الأجل بالشكل مطلوب[3].

وتساهم مؤسسات القطاع المالي في تشجيع للاستثمارات الضرورية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تزويد السوق بسيولة بشكل مستمر عن طريق جذب رؤوس الأموال لشراء الأسهم والسندات مايوفر الأموال بقدر مطلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما تؤدي السوق المالية دورا مهما في تشجيع صغار المدخرين لاستثمار أموالهم في تداول الأوراق المالية بيعا وشراء، ونتيجة لما توفره السوق من معلومات كافية وبأقل تكلفة فان ذلك يساعدهم في حماية مدخراتهم ضد مخاطر تقلب الأسعار[4].

ثانيا: التخصيص الأمثل للموارد المالية: تلعب السوق المالية دورا أساسيا ذو أهمية في حسن استخدام الموارد الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد وبالتالي رفع كفاءة النشاط الاقتصادي، وتتيح لصغار المدخرين توظيف أموالهم خاصة في ظل المشاريع المحتاجة إلى تمويل كبير، ويقصد بالتخصيص الأمثل للموارد أن ارتفاع أسعار الأوراق المالية لبعض الشركات دلالة على كفاءتها الإنتاجية مما يزيد من تدفق الموارد إليها، وقد يكون هذا التخصيص من قبل السوق المالية بطريقة مباشرة عند إقبال المستثمرين على شراء أسهم شركة معينة عوائد مستقبلية مما يتيح لهذه الشركات فرصة

[1] أرشيد فؤاد التميمي، **الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 61.

[2] عبد المنعم راضي، مرجع سابق، ص 195.

[3] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 11.

[4] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 12.

مواتية لإصدار جديد وبيعها بسعر مرتفع الأمر الذي يعني انخفاض تكلفة التمويل، في حين الطريقة غير المباشرة عند إقبال المستثمرين لشراء أسهم شركة معينة منضمة وفعالة من شانه تحقيق درجة كفاءة عالية في توجيه الموارد المالية للنشاطات الأكثر إنتاجية[1].

ثالثا: مخزن للثروة: بالرغم من أن النقود تتمتع بالسيولة التامة غير أنها لا تعتبر أفضل شكل من إشكال الاحتفاظ بالثروة نتيجة لتأثرها بمعدلات التضخم، فالأصول المالية التي يوفرها القطاع المصرفي تتميز بكونها مخزنا مثاليا للقيمة من حيث احتفاظها بقيمتها وسهولة تحويلها إلى سيولة وقت الحاجة، أما الأسواق المالية فهي أيضا توفر أوراق مالية تعتبر مخزن للثروة طالما أن المدخر يقارن بين أساليب الادخار المختلفة على أساس عدة معايير من بينها معيار الربح،[2] إضافة إلى أن الاستثمار في هذا النوع من الأوراق المالية عادة ما يدر عائدا ويعتبر أقل مخاطرة مقارنة بغيره[3].

رابعا: توفير درجة عالية من السيولة للمستثمرين: توفر السوق الثانوية سوقا مستمرا لتداول الأوراق المالية فهي تتيح الفرصة للمستثمرين لبيع الأوراق المالية بسرعة وسهولة وبأدنى حد ممكن في قيمتها السوقية، وبالتالي فان استمرارية تداول الأوراق المالية في البورصة يتيح للمستثمرين درجة عالية من السيولة ما يشجعهم على الإقبال لتوظيف مدخراتهم في شراء الأوراق المالية المتوفرة في السوق الأولية أو السوق الثانوية،[4] أما القطاع المصرفي فانه يوفر السيولة اللازمة لحملة الأوراق المالية التي سبق وان قاموا بتخزين ثرواتهم فيها لمواجهة احتياجاتهم المستقبلية للإنفاق المتوقع أو الطارئ، غير أن ذلك يتطلب وجود أسواق مالية من اجل إقبال أصحاب الثروة على توظيفها في هذه الأصول بدل إبقائها على شكل نقود أو ودائع دون عائد[5].

خامسا: تخفيض درجة المخاطرة: تعمل سوق الأوراق المالية المنظمة على تخفيض درجة المخاطر التي تواجه المدخرين والمستثمرين إلى أدنى حد ممكن، فهي توفر درجة عالية من الأمان الصغار المدخرين بالتقليل من المخاطر الأخلاقية، ولقد ساهمت هذه السوق في كسب ثقة المقرضين بتوجيه أموالهم للاستثمار في مجالات مختلفة والأقل مخاطرة وتنويع وتوزيع هذه الأخيرة بالإقراض والاقتراض من مختلف المؤسسات[6]،كما يقوم القطاع المصرفي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتامين بتغطية الخسائر المحتملة ببيع وثائق تامين تحمي حامليها من الخسائر المتوقعة، ويوفر لهم أدوات مالية متعددة للوقاية من مخاطر تقلبات الأسعار والفوائد مستقبلا مثل الخيارات المالية[7].

سادسا: إتاحة خيارات الاستثمارية متنوعة: تتيح السوق المالية أوعية ادخارية متنوعة والعديد من المزايا التي تشجع على استثمار الأموال في الأوراق المالية حيث تحقق للمدخرين الأمان والعائد المنتظم وتوفر لهم فرصة التصرف فيها في أي وقت، فهي توفر فرصة استثمارية متنوعة في كافة

---

[1] محمد احمد السريتي، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2010، ص118.

[2] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 125.

[3] حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص 186.

[4] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 118.

[5] احمد طه محمد العجلوني، **اثأر العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، تخصص التمويل، قسم التمويل كلية الدراسات الدراية والمالية العليا، جامعة عمال العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004، ص 28.

[6] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 28.

[7] احمد طه محمد العجلوني، مرجع سابق، ص 28.

المجالات وتسهل عليهم اتخاذ القرار الاستثماري، كما توفر الآليات الضرورية لتجميع المدخرات وتوجيهها الاتجاه السليم عن طريق وجود سوق تنافسية تسمح بتدفق رؤوس الأموال بصورة مناسبة لأفضل الاستخدامات الممكنة[1].

سابعا: مؤشر للحالة الاقتصادية: يعتبر سوق الأوراق المالية مرآة عاكسة لقوة أو ضعف اقتصاد ما، فحين يرتفع معدل النمو الاقتصادي وتسود اتجاهات تفاؤلية داخل الاقتصاد الوطني يتجه نشاطها نحو الازدهار وفي الوقت نفسه فإنها تعكس مدى نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهداف النمو والتشغيل والتجارة والاستثمار والتنبؤ بحالة الاقتصاد مستقبلا وبالمشروعات المطلوبة وتوقيتها ومدى ملائمة التشريعات المالية والاقتصادية والتغذية العكسية لهذه المشاريع، وهكذا فهي توفر بيانات تحليلية عن الأداء الاقتصادي لمختلف قطاعات الاقتصادي أنيا ومستقبلا[2].

ثامنا: نشر الوعي المالي والاستثماري: تعمل الشركات المدرجة في سوق المالية على نشر قوائمها المالية عبر وسائل الإعلام للجمهور بصفة دورية ومستمرة حسب ما تنص علية قوانين تنظيم أسواق المال، بهدف تحقيق الشفافية اللازمة وضمان ظروف المنافسة الكاملة، فمن الضروري إتاحة كافة المعلومات لجميع المتعاملين عن الشركات المتداول أسهمها . أما الشركات المتواجدة في السوق المالية كشركات السمسرة والوساطة المالية وشركات إدارة المحافظ المالية وشركات تقييم وترتيب الأوراق المالية، فإنها تعمل على نشر الوعي الاستثماري للأفراد والمستثمرين عن كيفية التعامل في السوق وإعلامهم عن توقعات الأسعار المستقبلية ونتائج تحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المتعاملين ونشرها عبر وسائل الإعلام بشكل يومي مما يجعل معاملات هذه السوق ثقافة في المجتمع بتحليل وشرح وتبسيط كل المصطلحات المتعلقة بها[3].

تاسعا: تسهيل المعاملات المالية وتقليل التكاليف: يتوجه للسوق المالي الأفراد والشركات الراغبة في أن تقرض الفائض المالي الذي تحوزه بعرض أوراقها المالية ضمن القائمة المعروضة للبيع، ونفس الشيء بالنسبة للمقترضين يحصلون بسهولة على قائمة موسعه من الأوراق المالية المعروضة في هذه السوق، في حين يتوجه الأفراد والشركات لتوظيف مدخراتهم المالية في السوق المصرفية والتي تعمل مؤسساتها على توزيع هذه الودائع المجمعة لتساهم في تمويل مختلف المشاريع مقابل عائد محدد، فبدل أن يتحمل المقرضون والمقترضون عناء وتكلفة البحث عن بعضهم البعض والوقوع في مشكلة عدم توافق الرغبات والمصالح بينهم تسهل مؤسسات القطاع المالي العملية وتوفر هذه التكاليف[4].

عاشرا: الرقابة على أداء المديرين والشركات: تعتبر الأسواق المالية جهة رقابية خارجية غير رسمية على أداء المديرين وكفاءة سياسة الشركات، فالشركات التي تتبع إدارتها سياسة استثمارية وتشغيلية وتمويلية فعالة فان ذلك ينعكس على أسعار أسهمها في البورصة بالتحسين، أما بالنسبة للشركات التي تتبع سياسات غير مجدية فسيؤول بها الأمر إلى انعكاس سلبي على أسعار أسهمها في السوق المالية وذلك بالانخفاض[5]

---

[1] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 121.

[2] عبد العظيم حمدي، **اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم**، المكتب الجامعي الحديث، السكندري، مصر، الطبعة 1، 2012، ص 37.

[3] عبد العظيم حمدي، مرجع سابق، ص 41 .

[4] محمود حامد محمود عبد الرزاق، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 342.

[5] أديب قاسم شندي، **الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية**، سوق العراق للأوراق المالية، مجملة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 161.

المطلب الثالث: سياسات تطوير القطاع المالي

تشير اغلب الدراسات إلى الأثر المهم للتحرير المالي على تطور القطاع المالي المحلي، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم القنوات غير المباشرة التي تربط التحرير المالي بالنمو الاقتصادي، كما انه الرابط الأبرز الذي ركز عليه العديد من الاقتصاديين وحاولوا وضع نماذج حديثة له ضمن بحوثهم التجريبية بهدف اختبار العلاقة بين هذين المتغيرين والنمو الاقتصادي.

اذ من شان تخلي الدول النامية عن مختلف مظاهر الكبح المالي و تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة، و التقليل من نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على البنوك التجارية، و الأبعاد عن سياسة توجيه وتخصيص الائتمان المصرفي لقطاعات معينة في الاقتصاد على حساب قطاعات أخرى، أن يهيأ الظروف المواتية للبنوك و المؤسسات المالية المحلية والأجنبية وأن يكون له أهمية وتأثير فعال على عمل النظام المصرفي وتحسين وتطوير عمله ودرجة تنافسيته، ما يدفع إلى تسريع معدل النمو الاقتصادي.

كما إن ضعف وهشاشة القطاع المالي في الدول التي طبقة التحرير المالي شكل أهم عامل مشترك في هذه الدولة وكان سببا في حدوث العديد من الأزمات، فالدولة التي تعاني هذا القصور من حيث القوانين والتشريعات التنظيمية، وكذا من حيث توفر الكفاءة البشرية والتكنولوجية، وضعف فعالية البنك المركزي في تنظيم عمل الوساطة المالية وفي تطبيق معايير الاحترازية ضد المخاطر المصرفية، ستتعرض إلى تأثير سلبي فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة من طرف مؤسسات هذا القطاع المالي، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي[1].

المبحث الثاني: مقاربات منهجية حول التشغيل

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه صناع السياسات التنموية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي نتيجة الاختلافات التي تحدث في سوق العمل بسبب تجاوز عرض العمل و الطلب عليه، مما جعل الكثير من الأفراد القادرين والمؤهلين على العمل يبحثون عنه دون جدوى.

المطلب الأول: ماهية سياسات التشغيل

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل،تعمل الأجهزة الحكومية على وضع سياسات تشغيل، تهدف إلى التقليل من حده ظاهره البطالة، وذلك باشتراك كل الفاعلين في سوق العمل، من خلال إطار قانوني ومؤسساتي.

تعريف سياسات التشغيل:

تتكون سياسة التشغيل من كلمتي "سياسة" والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية و"التشغيل"الذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو جسدي يشغل بها وقته لقاء اجر[2] كما يعني التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرف المكتب الدولي للعمل من خلال الاتفاقية الدولية رقم 112 سنة 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم

[1] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 160.

[2] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 165.

التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وان يكون العمل منتجا وان يختار هذا العمل بحرية مع إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات[1].

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على انها"مجمل الوسائل المعتمدة من اجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"[2].

كما عرفها المكتب الدولي للعمل على "انها رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة وبتالي فانه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين"[3].

كما تعرف سياسة التشغيل "على انها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العماله الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق وهي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف الحكومة أصحاب الأعمال العمال الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل"[4].

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية ،وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر،أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات ان تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل[5].

ومن ثم فيمكننا تعريف سياسة التشغيل على انها مجمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من اجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليه،وهذا يهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كما وكيفا مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أهمية وأنواع وأهداف سياسة التشغيل

تعد سياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، بسبب اختلاف النظرة لعملية التشغيل، ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيله لتحقيق غايات أخرى، فإنها تعتبر في النظام الاشتراكي هدفا في حد ذاته، مما جعل لسياسات التشغيل أهداف وأنواع مختلفة تستجيب كل منها لمتطلبات التوجه الإيديولوجي للنظام الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000- 2011**، العدد 10، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012، ص 191.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 191.

[3] زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية** انكليزي فرنسي عربي، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1994، ص 178.

[4] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 196.

[5] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص ص15 – 18.

أولا: أهمية سياسة التشغيل:

بقياس الأداء الاقتصادي في الكثير من الدول من خلال مؤشرات تقليدية مثل التضخيم، الإنتاج، الصادرات واستقطاب الاستثمارات، لكن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 فرضت ضرورة إقحام الشغل إلى جانب المؤشرات السابقة، ذلك ان تحقيق نتائج ايجابية كمية في اغلب الحالات على مستوى سوق العمل أصبح مؤشر رئيسيا على فعالية المخططات التنموية الاقتصادية والسياسية للدول.

وبما ان سياسات الشغل كما اشرنا سابقا تأتي لمعالجة الاختلالات التي تطرأ في سوق العمل والتي عجزة عنها السياسات الاقتصادية، لذلك ينبغي النظر في البداية إلى دور هذه الأخيرة في تطور الشغل، فالسياسة الاقتصادية التي تستجيب لمتطلبات التشغيل الكامل يجب أن تحيط بجوانب عديدة أهمها[1]:

ا-تشجيع الطلب الذي من شانه المحافظة على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة؛

ب-إصلاح القطاع المالي والمصرفي بما يتماشى ومتطلبات الاستثمار؛

ج-المحافظة على استقرار سعر الصرف، تنافسية العملة وكذا تنافسية الدولة؛

د-تشجيع التصدير والتحكم في حركة رؤوس الأموال خاصة نحو الخارج، وتوجيهها داخليا نحو القطاعات والمناطق بالشكل الذي يسمح بخلق الوظائف وتحقيق التنمية؛

بعد الاستثمار في الحماية الاجتماعية عنصرا مهما في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة والمتكاملة، ذلك أن الاهتمام بكل من صحة الفرد وتغذيته وتكوينه ثم قابليته للتشغيل في الاقتصاد الرسمي، يسمح للدولة باستخلاص الطاقات المنتجة والقادرة على تحريك الاقتصاد، خاصة وان التشغيل الكامل الذي يعبر عن الوضعية الاقتصادية التي تسمح لكل فرد بالمفاضلة بحرية بين العمل، الفراغ والاستعانة بالسلع والخدمات التي ينتجها الآخرون يقتضي البحث عن الاستخدام الجيد والأمثل للموارد البشرية ليس فقط من اجل الحد من إهدار الطاقات، بل من اجل تسخير القوى العاملة في أنشطة ومهام منتجة اقتصاديا[2].

إن سوق العمل حسب النظرية النيوكلاسيكية يميل إلى المنافسة التامة، وان أي تدخل للدولة على مستوى سوق العمل سيشكل عائقا أمام الوصول إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تاثيرة على مرونة الأجر الحقيقي، ومن ثم يجب على الدولة أن تضمن وتحافظ على قواعد اللعبة من خلال توفير الشروط اللازمة، والوقوف على العوامل التي من شانها التأثير على المنافسة التامة . وإذا كانت البطالة حسب النيوكلاسيك احتكاكية بالدرجة الأولى، وناتجة عن عدم توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل . لذلك يرى الكلاسيك أن دور سياسات الشغل هو توفير المعلومات الكاملة عن سوق العمل، وذلك بتخصيص الموارد الضرورية التي تسمح لوكالات الشغل بممارسة دورها كوسيط فعال بين طالبي العمل وعارضيه، ومن ثم الحد من البطالة الاحتكاكية[3].

1-AZITA BERAR AWAD,**Guidebour la formulation des boliques nationales de lembloi**,BIT,1eredition,2012,p24.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص ص20 – 29.

[3] -Christine ERHEL **,Que sais ge –les politidues de lemploi** ,presses universitaires de France, 2009,p12.[3]

اما بالنسبة للمدرسة الكينزية التي تلقي مسؤولية التشغيل الكامل على عاتق الدولة وتعول أكثر على السياسات الاقتصادية الكلية في خلق الوظائف والتحكم في سوق العمل، فترى أن سياسات الشغل تلعب دورا محوريا في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان الدخل للأفراد بالتامين عن البطالة، والمحافظة على بعض الوظائف الهشة والتي يواجه شاغلوها خطر فقدانها، وكذلك عن طريق تدعيم التشغيل والتوظيف المؤقت في القطاع العام.

يختلف رواد النظريات الحديثة عن النيوكلاسيكيين فيما يتعلق بكمال سوق العمل وخضوعه لأحكام المنافسة التامة أين تلعب الدولة دور المراقب والمحكم فقط، حيث يرى كل من -بيل مانI.Bell MANوجاك مان R.jack MAN-إن سوق العمل محكوم علية بالفشل ما لم تتدخل الدولة ليس فقط لمراقبته، كما يرى النيوكلاسيك، بل يلعب دور تحفيزي ومدعم للعوامل التي تنشط سوق العمل وتحد من تلك التي تعرقله وتسبب البطالة، هذه الأخيرة ناتجة أساسا حسب رواد النظريات الحديثة عن عدم الملائمة بين خصائص الفرد ومتطلبات الوظيفة التي كان يشغلها أو التي من المحتمل أن يلتحق بها وهذا مقارنة بفرد أخر ينافسه في كلا الحالتين، ذلك ان أثر الخارجيات كان أكبر لدى هذا الأخير عنه لدى الدول، ما سمح له بتلقي برامج تكوينية مناسبة واكتساب الخبرات بشكل الذي دعم قابليته للاستخدام من جهة، وحسن أداء وظيفته والمؤسسة التي يعمل لصالحها من جهة أخرى، ولان الأمر كذلك يرى رواد النظريات الحديثة أن تدخل الدولة على مستوى سوق العمل يجب أن يركز على مختلف إشكال تأهيل الأفراد وتطوير معارفهم وخبراتهم فإذا كان الشغل يتمركز في قلب العلاقة بين تنظيم العمل وتقنيات الإنتاج والاستهلاك كما يرى -بيناسي وآخرونBenassyetautres-، فان الهدف من سياسات الشغل هو ضمان قابلية استخدام العامل من خلال تسهيل وتسريع انتقاله من وضعية بطال أو غير نشيط إلى وضعية عامل، حيث يتضح من خلاله إن الفرد يأخذ ثلاثة أشكال في علاقته بسوق العمل، إما عاملا بتعيين على سياسة الشغل إن تحافظ على وضعيته، وإما غير نشيط وعادة يكون في حالة تكوين ممدد بسبب عدم حصوله على وظيفة مما يفرض على سياسة الشغل، كما في الحالة الثالثة أيضا وهي التي يكون فيها في وضعية عاطل، ضرورة تحويله إلى وضعية عامل[1].

ثانيا: أنواع سياسات التشغيل:

لسياسات التشغيل تقسيمات مختلفة، لكن الشائع منها نوعان وهما[2]:

-سياسة تشجيع عمليات التشغيل سياسة التشغيل النشطة أو الايجابية؛

-سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة سياسة التشغيل السلبية؛

1-سياسة تشجيع عمليات التشغيل سياسة التشغيل النشطة أو الايجابية: وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العماله الموجودة، وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جمله من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد، ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون

[1] ليندة كحل الرأس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 165.

[2] ليندة كحل الرأس، مرجع سابق، ص 200.

الاقتصادي والتنمية جملة من الإجراءات أو الفئات التي تندرج ضمنها، وهي المصالح العمومية للتشغيل، التكوين المهني، المتناوب على الوظائف وتقسيم العمل، حوافز العمل، التشغيل المحمي وإعادة التأهيل، خلق فرص عمل مباشرة، وإعانات لخلق المؤسسات.

2-سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة سياسة التشغيل السلبية: تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها الاختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، وقد أحصنت مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق.

العلاقة بين أنواع سياسات التشغيل:

بصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل ايجابية، غير أنه يصعب أحيانا التميز والفصل بين السياسات الايجابية والسلبية للتشغيل، بسبب الاتجاه الجديد الذي يتطلب ممن يحصلون على إعانة اجتماعية أن يكونوا مشاركين في برامج الاستخدام حتى يحصلوا على الإعانات المقررة، وقد أصبحت هذه الإعانات اقل سخاء مما كانت علية و مشروطة بتقديم ما يثبت السعي للحصول على عمل والاستعداد للمشاركة في البرامج الايجابية، ومن شان ذلك تحويل الإعانات التي كانت تعتبر سلبية إلى تدابير ايجابية، ومن جهة أخرى فان سياسات مثل الإشغال العامة كثيرا ما تقلل من احتمالات العثور على عمل منتظم مما يجعلهم يعتمدون على نظام الضمان الاجتماعي ويحيلهم بذلك إلى سلبيين،[1] وكمثال آخر على هذا التداخل نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من اجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة وملائمة العرض وفق طلب المؤسسات لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذا الباب تلعب دورا آخر كونها تمتص جزءا من عرض العمالة في سوق العمل لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل، ونفس الشيء بالنسبة لبعض سياسات التراجع عن عمليات التشغيل كما هو الحال بالنسبة لمنحة البطالة التي تعمل على استقرار سوق العمل بشكل أساسي لكن في نفس الوقت تعتبر كإعانة للبطال تساعده في مصاريف البحث عن عمل بلائمه ويوافق قدراته العملية، وبذلك يصبح هذا النوع من السياسة وان كان يعتمد في سياسات التراجع عن عملية التشغيل، وتعتبر كسياسة نشطة لتشجيع التشغيل[2].

كثير ما تستخدم السياسات الايجابية لسوق العمل لتكملة السياسات السلبية، كما هو الشأن في البلدان التي تمر حديثا بمرحلة انتقالية، ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) يخصص جزء كبير من الميزانية للأدوات السلبية مثل إعانات البطالة والمعاش المبكر وإعانات الإعاقة، وهذه السياسات تعتبر سياسات وسطية وتحصل على تمويل اكبر، لذا فانه في كثير من البلدان التي تميل سياسيا نحو الأخذ بالسياسات لا تكون لسياسات سوق العمل الايجابي إلا دور ثانوي وينعكس ذلك عادة في قلة مخصصاتها المالية، غير انه وفي السنوات الأخيرة دعت العديد من المؤسسات ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) إلى زيادة استعمال السياسات الايجابية لسوق العمل،

[1] رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، تخصص المالي العامة، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2012،ص 154.

[2] رشيد شباح، مرجع سابق، ص 107.

ويرجع ذلك إلى اعتبارات بالإنصاف والكفاءة، فالعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي يقوم عليه حجة الإنصاف، كون أفقر العمال واقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهارتهم محدودة[1].

ثالثا: أهداف سياسات التشغيل:

تهدف سياسات التشغيل عموما إلى تحقيق جمله من الأهداف أهمها[2]:

-توفير فرص العمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من اجل تحديد الاحتياجات الكميه والنوعية لليد العاملة؛

-تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها؛

-خلق مناصب أكثر إنتاجية، ما يحقق زيادة في مداخل المجموعات المحرومة ويرفع من مستوى معيشتهم، واستخدام أكفا لقدرات العمال، مما يضمن زيادة في الحجم الناتج الوطني ويرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية للبلدة؛

-توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛

-استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد مكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي؛

-تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني التشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة؛

المطلب الثالث: أجهزة وبرامج سياسة التشغيل

سنحاول التعرض باختصار إلى أجهزة وبرامج للتشغيل تعتمد على صيغة أخرى في الإدماج وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وسنتناول في هذا الصدد كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر[3].

1- الوكالة الوطنية للتشغيل: ثم مديريات التشغيل للولاية من خلال البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل باعتباره أهم برنامج وضعته الدولة لإدماج المتحصلين على شهادات جامعية، وبعدها باقي الوكالات المتخصصة الموضوعة تحت وصاية الوزارة للتعريف بها وببرامجها المختصة أساسا في استقبال وتوجيه أصحاب المبادرات والعمل على تجسيد مشاريعهم.

2- الوكالة المحلية للتشغيل: هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:

---

[1] عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال (2001-2012)**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015، ص 44.

[2] عمار رواب، مرجع سابق، ص 70.

[3] عبد الرحيم شيبي ومحمد شكوري، **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**، مؤتمر الدولي حول –أزمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) مصر، ص ص15-17.

- استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى؛
- استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص؛
- تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل؛

3- المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر: كما يمكن للمرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر أن يلعب دورا بارزا في مجال الإعلام والتقييم في التشغيل بحكم اختصاصاته وتركيبته.

4- مديرية التشغيل بالولاية: وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي:

- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة؛
- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف اليد العاملة: وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر؛
- برنامج عقود ما قبل التشغيل: ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا كما ذكرنا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة؛

5- وكالة التنمية الاجتماعية: هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش ومن بين المهام الأساسية للوكالة ما يلي[1]:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاج؛
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع؛

6- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري. من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع؛

[1] علي سنوسي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص11.

- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
- وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا؛

6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص[1].

[1] طارق خاطر وصالح مفتاح، **التاصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي واهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، العدد 16، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة بسكرة، 2014، ص 144.

خلاصة الفصل الأول

للقطاع المالي دور فعال في اقتصاديات الدول يؤديه عن طريق مختلف مؤسساته، وهذا ما يتطلب منه التأقلم وفقا للمستجدات المعاصرة التي تمس الساحة العالمية ومنه الوطنية بهدف تحقيق الأهداف المعينة، ومن ثم كان على الحكومات الدولة تطوير القطاع المالي ووضع سياسات للتشغيل للتقليل من حدة ظاهرة البطالة، حيث تعد سياسة التشغيل مجموع الإجراءات والتدبير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليها، وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نمو يتناسق كما وكيفا مع مختلف المناطق وقطاعات ومن اجل الحفاظ مستويات منخفضة لمعدلات البطالة بالأجلين الطويل والقصير يجب تحفيز وتشجيع القطاع المالي الخاص، من خلال زيادة مستويات التمويل وتوفير المناخ المناسب لها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر

تمهيد

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما جدا في تنمية أي اقتصاد لاسيما اقتصاديات العالم الثالث التي من بينها الجزائر التي تتطلب الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح القروض، وللوسطاء الماليين دوراكبير في معظم الاقتصاديات من خلال قيامهم بدور الوساطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز وبتالي المشاركة في خلق مناصب الشغل التي بدورها تخفف من نسبة البطالة وسنقوم في هذا الفصل تحليل مساهمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في رفع نسبة التشغيل في الجزائر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التالية:

المبحث الأول: واقع القطاع المالي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع قطاع التشغيل في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر للفترة (1980-2017).

المبحث الأول: واقع القطاع المالي في الجزائر

ترجع أهمية القطاع المالي الخاص في الجزائر إلى ما يلعبه من ادوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمته في توفير مناصب الشغل وفي انخفاض معدلات البطالة، وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي يميزها القطاع المالي الخاص في الجزائر والسياسات والإجراءات والتدبير المنتهجة.

المطلب الأول: واقع القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤشر لتطور النظام المصرفي

1 -تطور النظام المصرفي و مؤشرات قياسه:

لا يمكن التطرق لمفهوم تطور النظام المصرفي دون الخوض في ما هو اشمل من ذلك على اعتبار أن النظام المصرفي ما هو إلا جزء من نظام اكبر هو النظام المالي.

1-1-تعريف النظام المالي:

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، واحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساتها وأسواقه المتنوعة، حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلف، ويأخذ التمويل في الاقتصاد إما شكلا مباشرا بين أصحاب الفائض والعجز (من خلال وسطاء السوق المالي خصوصا)، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية[1] .

1-2-مفهوم التطور المالي: (سو زان كرين، ريشي جويال، مشفق مبارك، ازنده ساب، 2003، ص 100)

حيث تعرف التنمية المالية كمفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، بأنه درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه.

وللتنمية المالية مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب، بل يتضمن كذلك التنظيم و الرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد.

2- مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي:

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة تطور النظام المصرفي، فمثلا استخدام كل من (Goldsmith1989 Mckinnon1973) مؤشرا واحدا يتمثل في حجم الوساطة المالية (M2/PlB)، بينما استخدام اقتصاديون آخرون ومن بينهم (Kant-demirgue1993و levine-Kingو levine1996) مؤشرات مالية أخرى لقياس درج تطور النظام المصرفي، ويمكن أن نذكر من بين هذه المؤشرات ما يلي:

[1] الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، العدد6، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 208.

2-1- حجم الوساطة المالية (PIB/M2): ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة إلى النتائج الداخلي الخام، ويرى ماكينون ان ارتفاع هده النسبة يعبر دور كبير للوساطة المالية.

2-2- معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB): يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جدب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل ، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل ، ويعبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي(soumiaz enasnietapbe rrazekpenhapip Pr .Novembre 2011)

2-3- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (PIB/CP): يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص، حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك في عملية التشغيل (Dr . MarsGana.Brahim2013) ويعتبر هذا المؤشر للدلالة على حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، فالجدول التالي يوضح نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص.

جدول رقم(01): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1980-1989)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
نسبة القروض	14.5	14.1	13.9	13.3	13.5	13.9	16	21.6	21.1	20

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (01): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1980-1989)

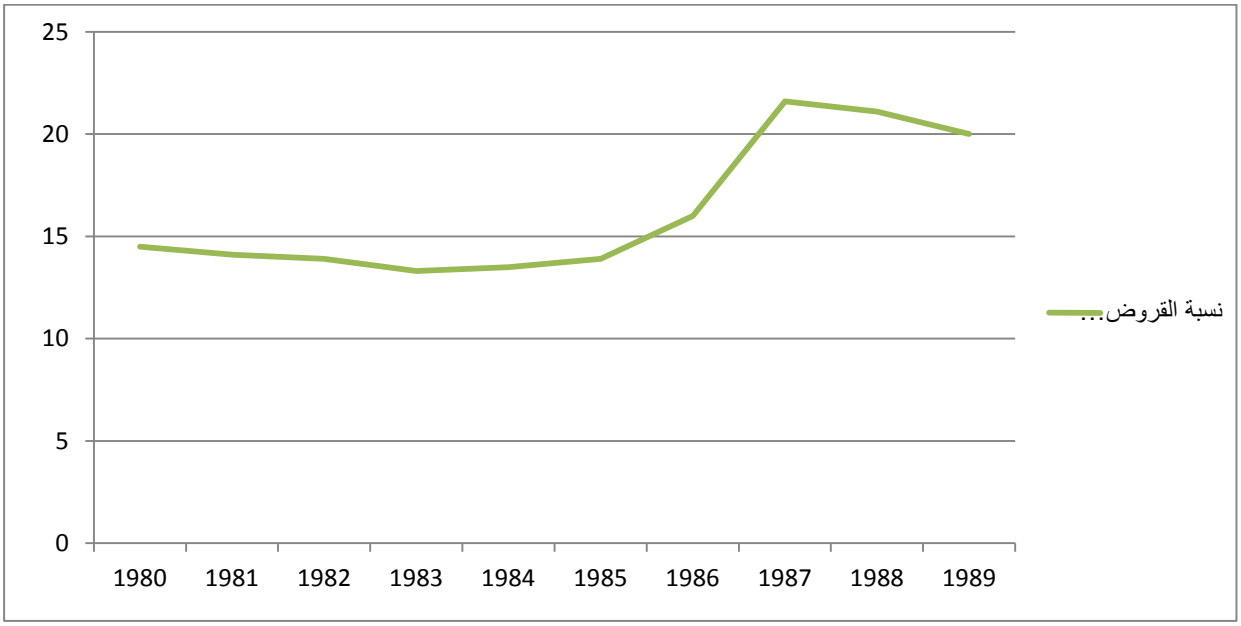

المصدر: بيانات الجدول رقم (01)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حجم القروض قد ارتفع إلى نسبة 21.1%سنة 1988وذلك راجع لعدة سياسات المتخذة من طرف الدولة، وقد سجلت اقل نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 1983 بنسبة 13.3% وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والأزمة الاقتصادية التي مرة على الجزائر ثم شهدت ارتفاع كبير من سنة 1986إلى أن تصل سنة 1989إلى نسبة 20%، الأمر الذي يفسر نظريا أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

جدول رقم (02): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القـــروض %	13.59	15.64	18.64	35.76	31.76	5.36	80.79	14.66	19.02	19.21	29.35

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (02): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (1990-2000)

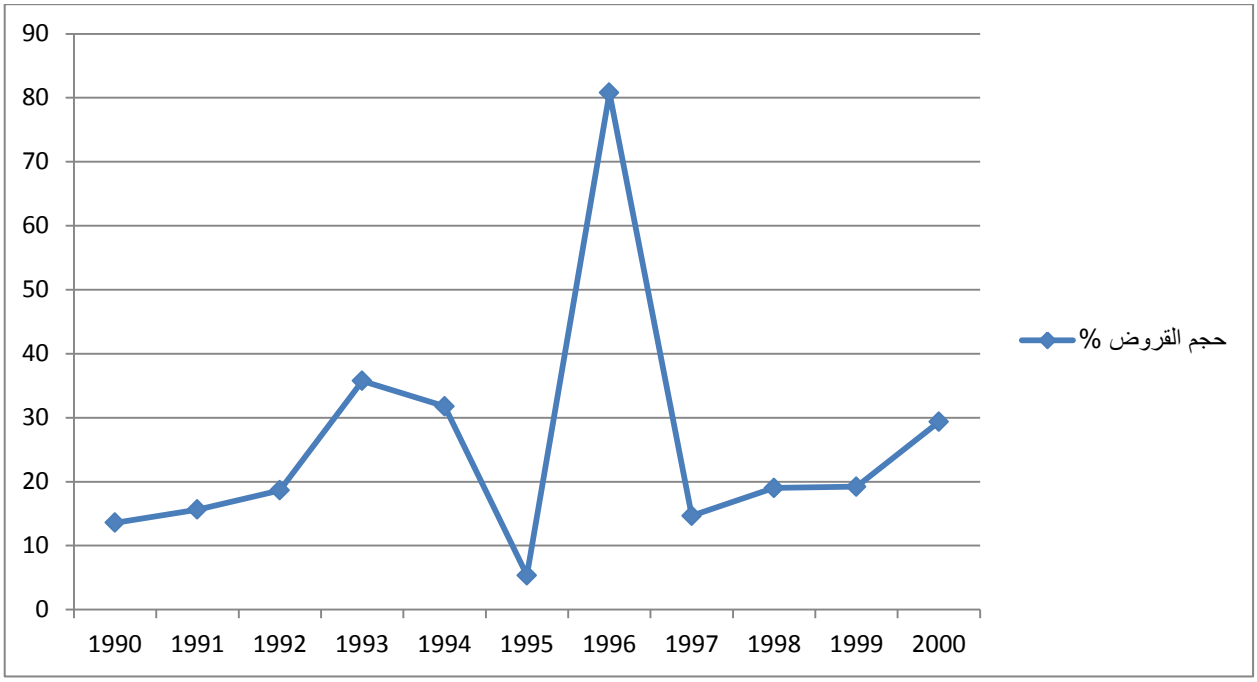

المصدر: بيانات الجدول رقم (02)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حجم القروض قد ارتفع إلى نسبة 80.79%سنة 1996 وذلك راجع لعدة سياسات المتخذة من طرف الدولة ، وقد سجلت اقل نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 1995 بنسبة 5.39% وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والأزمة

الاقتصادية التي مرة على الجزائر ثم شهدت ارتفاع كبير من سنة 1996 إلى أن تصل سنة 2000 إلى نسبة 29.35%، الأمر الذي يفسر نظريا أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: واقع القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

الجدول رقم (03): يمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة القروض%	51.1	49.3	42.3	45.2	50.1	52.6	52.7	51.7	50.8

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2002-2013

الشكل رقم (03): يمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2001- 2009)

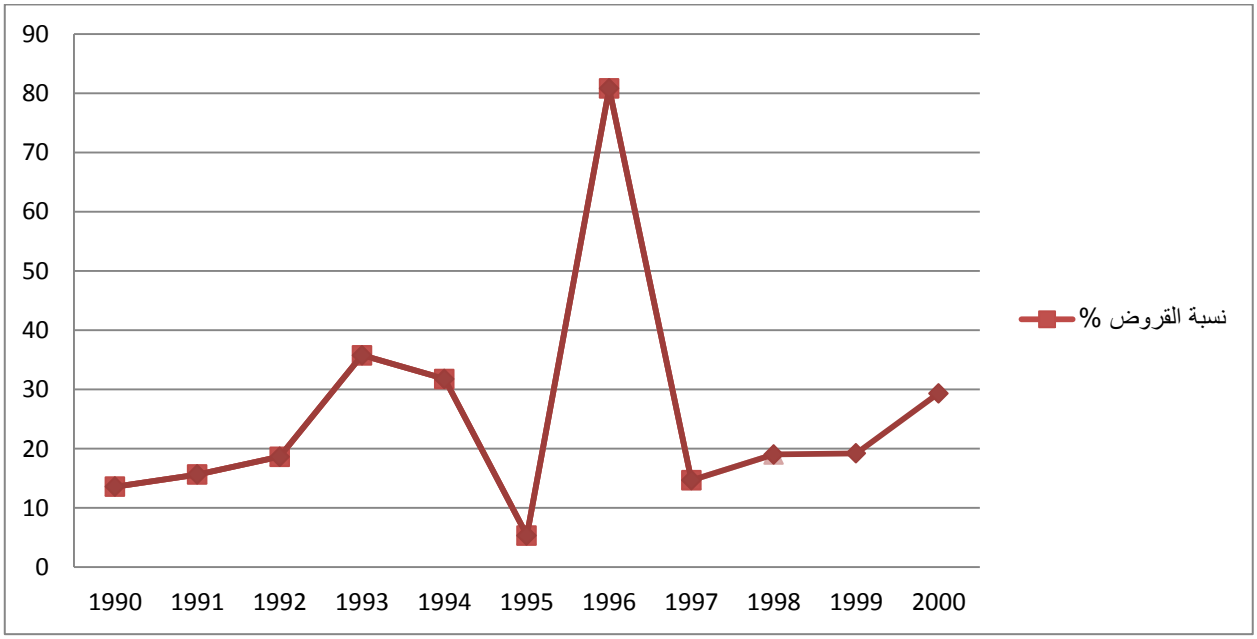

المصدر: بيانات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر في تزايد حيث سجلت في سنة 2003 هي 42.3 %وهي تعتبر اقل نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص وذلك راجع إلى الأزمة في الجزائر، و تذبذب أسعار النفط و بعض الإصلاحات المنتهجة من طرف القطاع المالي في الجزائر ، ثم كانت سنة 2007 بنسبة 52.7% اكبر نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص وهذا راجع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الدولة، وتحسن أسعار البترول وبعض السياسات النقدية المنتهجة من طرف القطاع المالي، وذلك لرفع نسبة التشغيل وتخفيض نسبة البطالة.

الجدول رقم (04): يمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2010- 2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض	15.2	13.7	14	16.5	18.4	18.2	16.5	15.4

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (04): يمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2010- 2017)

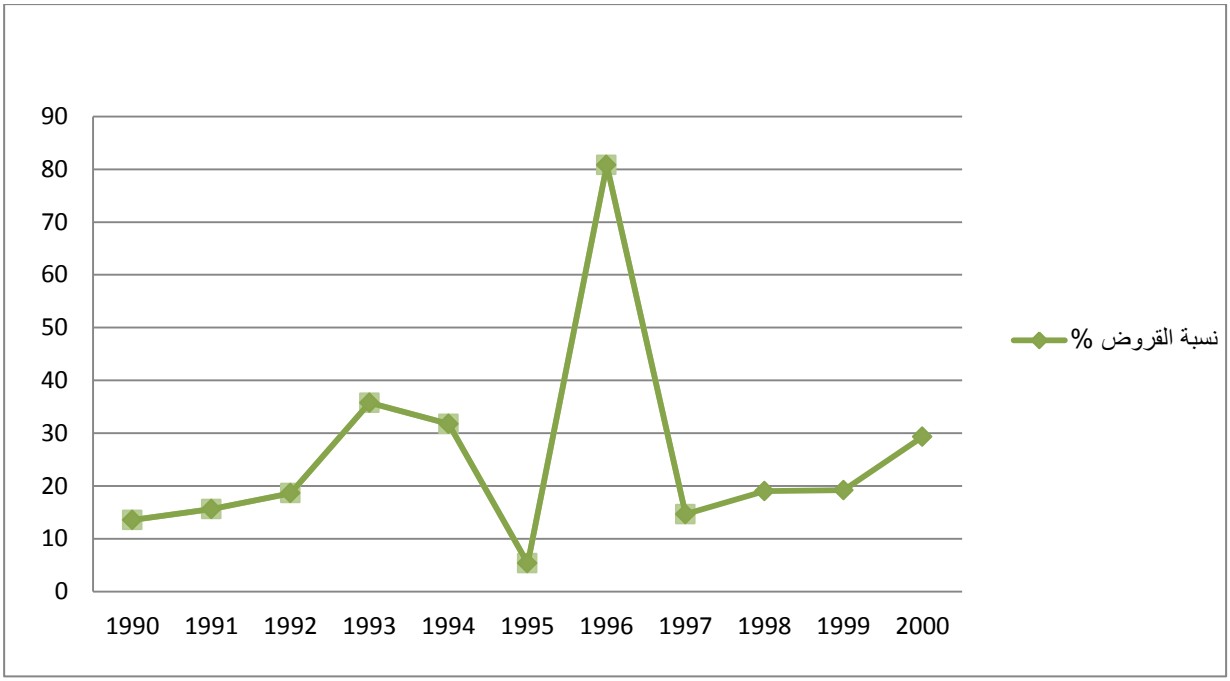

المصدر: بيانات الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر في تزايد حيث سجلت13.7% سنة 2011اقل نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص وذلك راجع إلى الأزمة الاقتصادية في الجزائر، ثم كانت18.4% سنة 2014اكبر نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص وهذا راجع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الدولة وذلك لرفع نسبة التشغيل وتخفيض نسبة البطالة.

ورغم هذه النتائج مزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج مابين70%إلى85%من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية، إلا ان مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%اذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمة قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: واقع قطاع التشغيل في الجزائر

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية في الحياة الاقتصادية لأي دولة، ومن هنا تبدو أهمية القطاع الخاص في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فان الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد يصبح مغالى فيها، وفي الجزائر وكأي دولة من دول العالم، بقيت البطالة الشغل الشاغل في إعداد السياسات التنموية، لما لها من تأثير على نفسية الفرد، كما يمكنا أن نقسم دراسة البطالة في الجزائر إلى أربعة مراحل المرحلة الأولى تمتد من 1980 كسنة أساس إلى غاية سنة 1989 والمرحلة الثانية من 1990إلى2000 أما المرحلة الثالثة من 2001 إلى2009 والمرحلة الرابعة 2010 إلى2017.

المطلب الأول: واقع قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1980-2000)

معدل البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (05): معدل البطالة في الجزائر 1980-1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
نسبة البطالة %	18	9.6	10.4	14.3	12.6	13.6	18.4	21.2	21.8	20.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (05): معدل البطالة في الجزائر 1980-1989

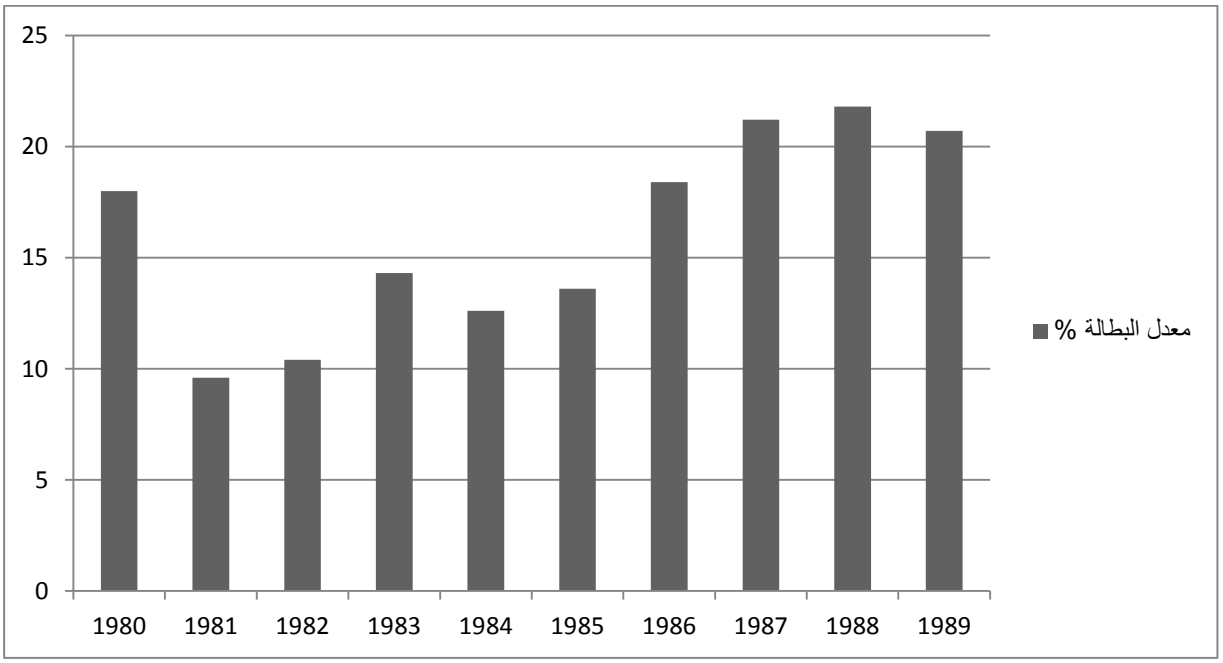

المصدر: بيانات الجدول رقم (05)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أن تطور حجم البطالة ومعدلاتها شهد تذبذب كبير في معدل البطالة، لقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم توفير أكثر من 561000 منصب شغل سنويا، وهذا أدى إلى الاستقرار الملحوظ في معدل البطالة طيلة الفترة 1980-1985، إلا انه ابتداء من سنة 1986ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، إذ بلغت 21.8 %سنة 1988اثر تحول الجزائر بعد أحداث سنة 1988 من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي المفتوح، وترجع أسباب هذا الارتفاع أيضا إلى الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتقلص المداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على أحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، ثم انخفضت إلى20.7 %سنة 1989.

جدول رقم (06): معدل البطالة في الجزائر 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
نسبة البطالة %	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99
السنوات	1997	1998	1999	2000			
نسبة البطالة %	27.99	26.41	29.02	30			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (06): معدل البطالة في الجزائر 1990-2000

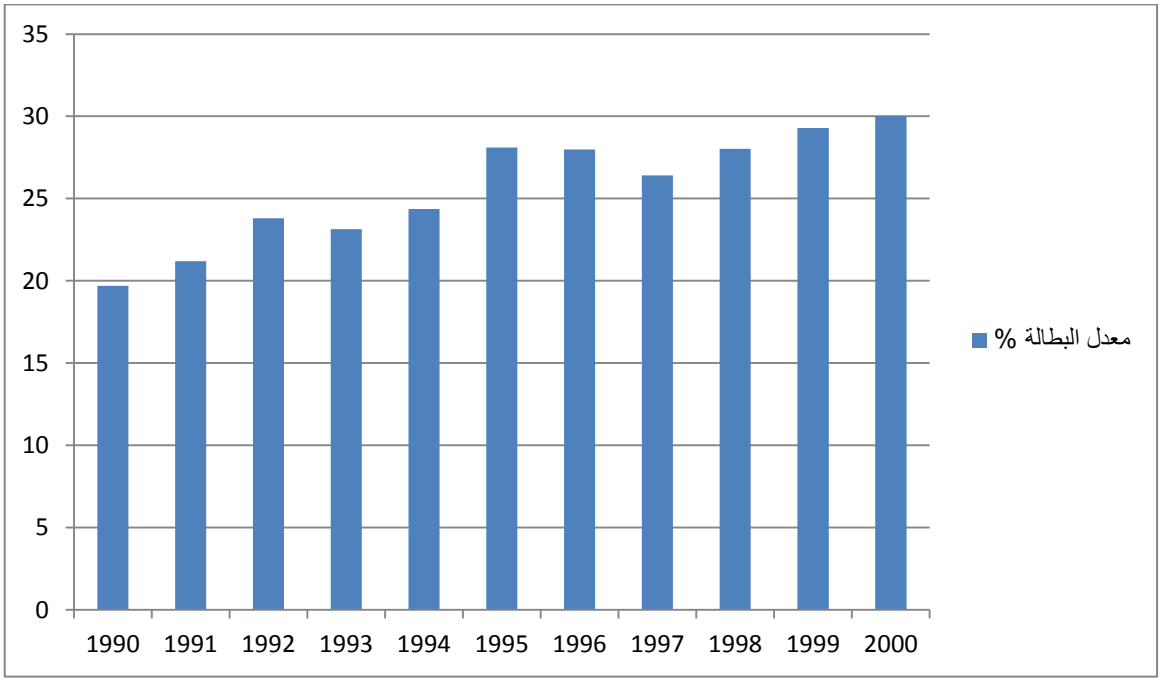

المصدر: بيانات الجدول رقم (06)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن معدل البطالة اتسم بالأرتفاع ووصوله سنة 1999 إلى معدل 29.29%، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد ولبنك الدولي، والذي تضمن سياسات وإجراءات ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة حجم البطالة، ومنها برنامج الخوصصة، وحل بعض مؤسسات القطاع العام، مما تسبب في تسريح العمال بصفة إجبارية أو تطوعية، هذا فضلا عن الإجراءات الانكماشية التي مست السياسات الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية.

المطلب الثاني: واقع قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

قد عرفة هذه الفترة (2001-2017) انخفاضا كبيرا في حجم البطالة، مقدر ب 1438863 بطال، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة في ستة 2006بنسبة 12.3%، وهذا راجع إلى سياسات والإجراءات المنتهجة في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي وتفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل لتوفير الآلاف من مناصب الشغل.

الجدول رقم (07): معدل البطالة في الجزائر 2001-2009

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	28.80	25.70	31	17.65	15.30	12.3	13.80	11.30	9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (07): معدل البطالة في الجزائر 2001-2009

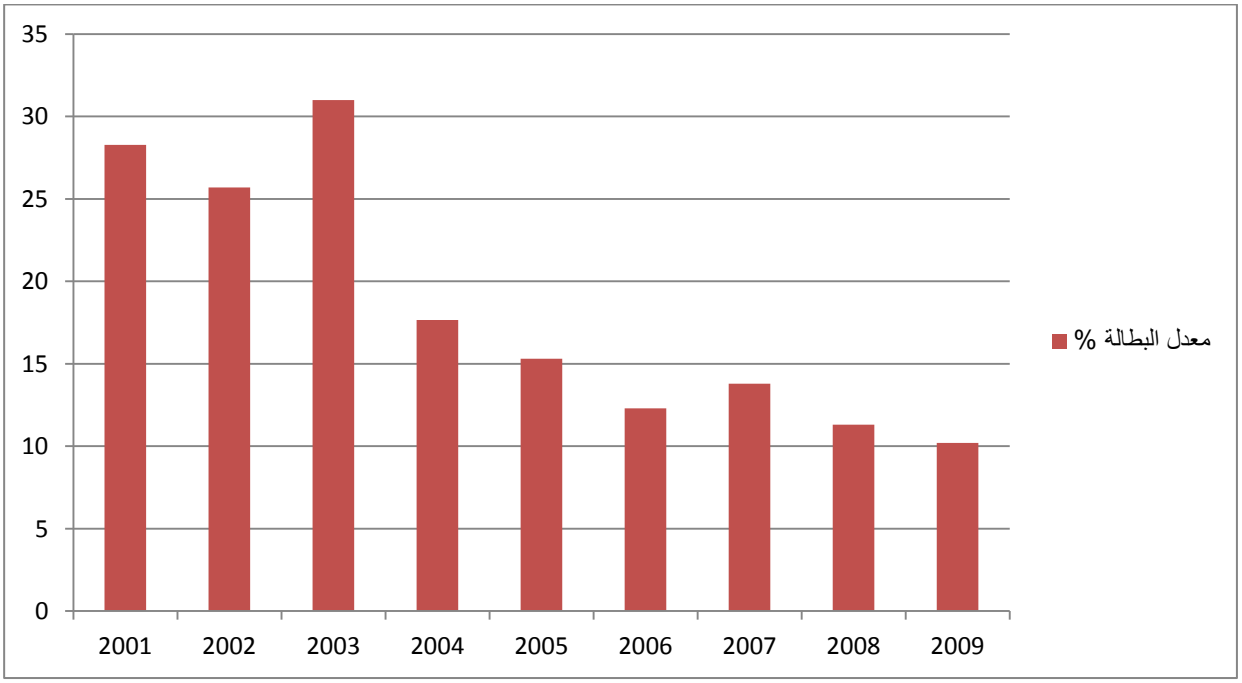

المصدر: بيانات الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) عدم الاستقرار في نسبة البطالة حيث في سنة 2003 بلغت 31% وهذا راجع في الواقع إلى انخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها اثر بليغ على مستوى التشغيل والبطالة، كعجز المؤسسات العمومية، وتسريح الجماعي للعمال وغيرها من الأسباب، أما بداية من سنة 2004 فنلاحظ بداية انخفاض مستوى البطالة لتصل في سنة 2006 إلى12.3 % وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى إتباع عدة برامج تنموية وجعل مكافحة البطالة ضمن أولوياتها، ثم وصلت إلى9% في سنة 2009 وهذا راجع إلى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء والأشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة، والى برامج وأجهزة التشغيل التي اعتمدتها الدولة.

الجدول رقم (08): معدل البطالة في الجزائر 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة %	11.2	11.5	11.00	10	10.6	11.5	10.2	11.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (08): معدل البطالة في الجزائر 2010-2017

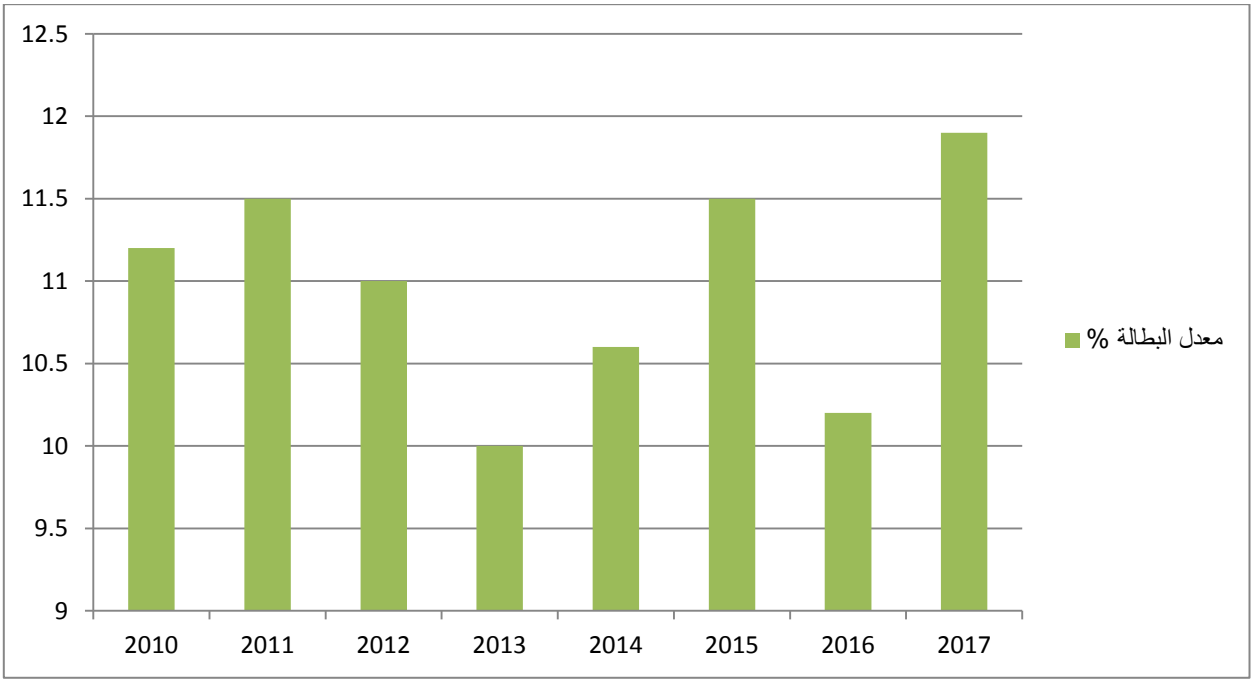

المصدر: بيانات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الشكل السابق عدم الاستقرار في نسب البطالة حيث في سنة 2013 سجلت انخفاض أين كانت البطالة تمثل 10%وهذا راجع إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي ساعد على إنشاء مناصب شغل وتخفيض من حدة البطالة، و راجع أيضا إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى إتباع عدة برامج تنموية وجعل مكافحة البطالة ضمن أولوياتها، ثم ارتفعت خلال سنتي 2014و2015 ارتفاع طفيفا، ثم تعود لتنخفض سنة 2017 كانت النسبة 11.9 %وهذا راجع إلى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء والأشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة، وإلى برامج وأجهزة التشغيل التي اعتمدتها الدولة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر

إن دراسة أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر له أهمية كبير، اذ ترجع أهمية القطاع المالي الخاص أي القروض المقدمة للقطاع الخاص، في الجزائر إلى ما يلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية أهمها مساهمته في توفير مناصب الشغل وفي تخفيض معدلات البطالة وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي يميزها القطاع المالي الخاص في الجزائر والسياسات والإجراءات والتدبير المنتهجة من طرف القطاع المالي في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)

الجدول رقم (09): أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
القروض%	14.5	14.1	13.9	13.3	13.5	13.9	16
البطالة %	18	9.6	10.4	14.3	12.6	13.6	18.4
السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
القروض%	21.6	21.1	20	13.59	15.64	18.64	35.76
البطالة %	21.2	21.8	20.7	19.70	21.20	23.80	20.15
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القروض %	31.76	10.2	31.5	14.66	19.02	19.21	29.35
البطالة %	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02	29.29	29

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (04/03/02/01)

الشكل رقم (09): أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)

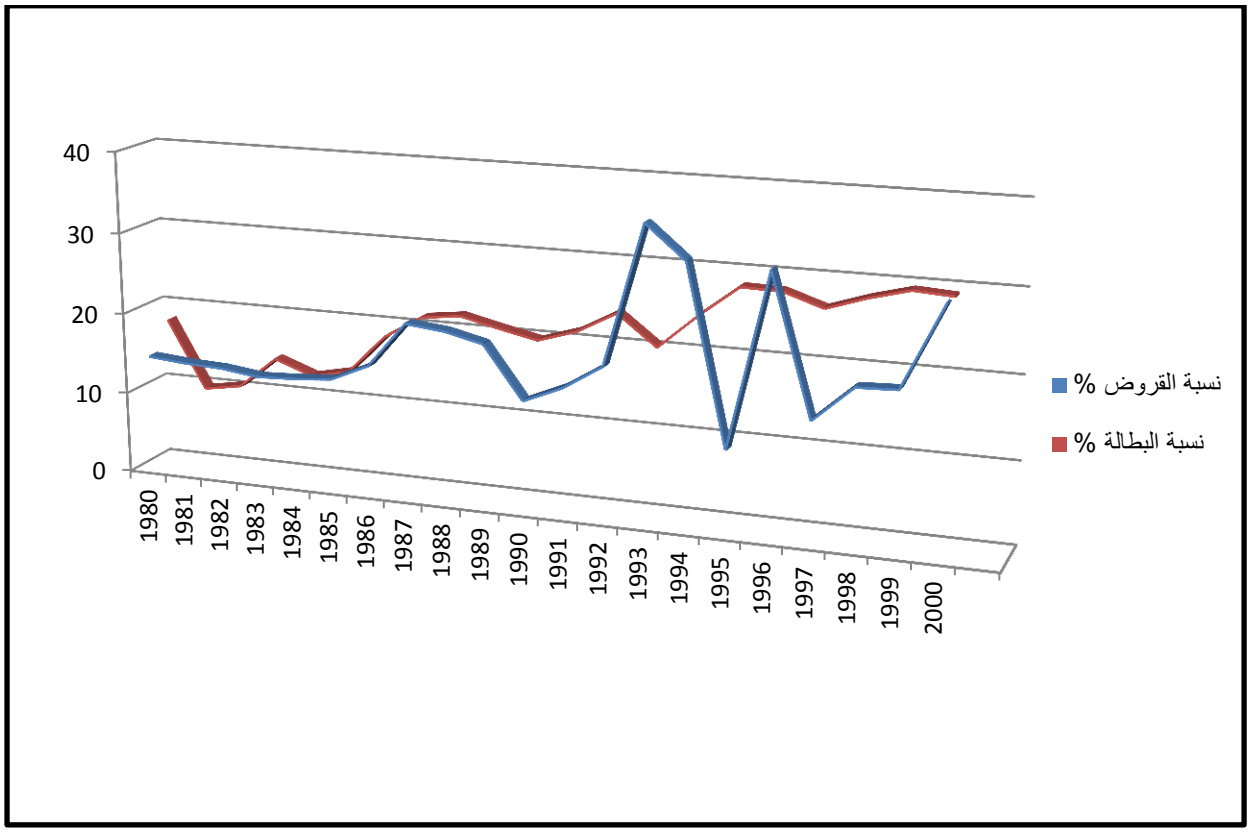

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2000) أن هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة البطالة أي كلما زادت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص انخفضت نسبة البطالة وكلما انخفضت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص يتبعها ارتفاع في نسبة البطالة، حيث سجلت سنة 1993 أكبر نسبة وهي 35.76% يتبعها انخفاض في نسبة البطالة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وبعض السياسات المنتهجة من طرف الحكومة للتخفيض من نسبة البطالة، والسياسات المسطرة في مجال التشغيل، كما أن سنة 1999 كانت أكبر نسبة للبطالة في الجزائر اذ تعدت 29%وذلك راجع لآثار الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، وحل بعض المؤسسات العمومية مما نتج عنها تسريح العمال.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لأثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

الجدول رقم (10): أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القروض%	51.1	49.3	42.3	45.2	50.1	52.6	52.7
البطالة %	28.80	25.70	31	17.65	15.30	12.3	10.80
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القروض%	51.7	50.8	15.2	13.7	14	16.5	18.4
البطالة %	11.30	10.2	11.2	17.6	11	10	10.6
السنوات	2015	2016	2017				
القروض%	18.2	16.5	15.5				
البطالة %	11.5	10.2	11.9				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (08/07/06/05)

الشكل رقم (10): أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

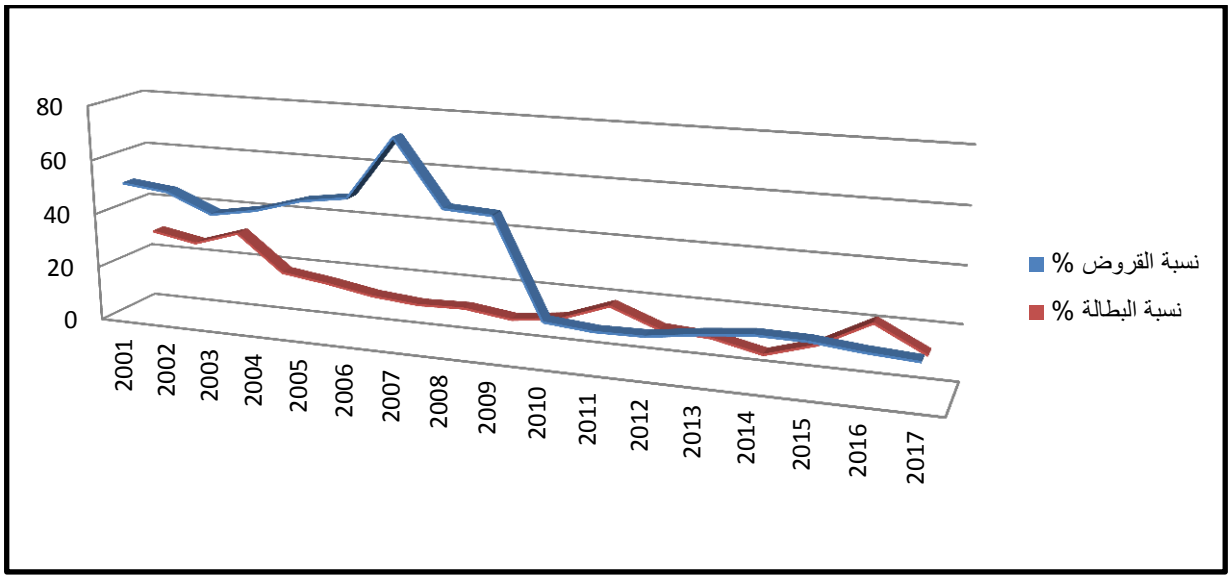

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) اذ تميزت هذه الفترة بانخفاض في معدل البطالة، تتبعها زيادة في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، حيث كانت سنة 2007 أكبر نسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص فكانت سنة 2007 أقل نسبة للبطالة في الجزائر، وهذا راجع للعلاقة العكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة البطالة في الجزائر، في حين انخفضت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص في سنة 2011 فكانت النسبة 13.7% يتبعها ارتفاع في نسبة البطالة لوجود علاقة عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة البطالة.

خلاصة الفصل الثاني

تم التطرق في هذا الفصل إلى اثر تطور القطاع المالي على التشغيل في الجزائر حيث أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لها دور كبير في تخفيض نسبة البطالة في الجزائر، حيث تعتبر القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر القطاع المعول عليه في تخفيض نسبة البطالة، اذ أن هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ونسبة البطالة أي كلما زادت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص انخفضت نسبة البطالة، كما تزيد نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كلما زادت إيرادات النفط في المدى القصير، ويعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية في الحياة الاقتصادية لأي دولة، ومن هنا تبدو أهمية القطاع الخاص في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد أصبح من الضرورة على القطاع المالي الجزائرية في ظل التحولات العالمية التي يشهدها القطاع المصرفي ودخولها اقتصاد السوق، وضع استراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة وذلك من خلال الرفع من نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص وتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات، من أجل مواكبة الدخول في عصر الالكترونية وذلك من أجل تطبيق سياسة التشغيل والتخفيف من نسبة البطالة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك علاقة عكسية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ومعدل البطالة وهذا ما وضحته الدراسة والجداول والأشكال وذلك بتباع طرق ومراحل لنجاح هذه السياسة، مما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: إن القطاع المالي الجزائري ما يمتلكه من قوة في النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات المصرفية يساهم كوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض لتنشيط برامج مخصصة ودفع التشغيل، ولقد تم إثبات هذه الفرضية لان القروض الموجهة للقطاع الخاص تساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مما يساهم خلق مناصب شغل جديدة، مما ينتج عنها انخفاض في معدل البطالة.

النتائج:

- ضعف كفاءة القطاع المالي الجزائري ومستوى أدائه رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية في تطوير القطاع المالي، غير أن النتائج بقيت دون المستوى المرغوب فيه مقارنة بما حققته نظيرتها من الدول المجاورة، فبنوك القطاع العمومي لا تزال تسيطر على النسبة الأكبر من حجم نشاط وأصول هذا القطاع مقابل مشاركة ضعيفة للقطاع الخاص؛
- تعتبر انخفاض معدلات البطالة في الجزائر انخفاض ظرفي ومؤقت، وهذا راجع لأنه ناتج بالأساس عن التدخل الحكومي باستخدام الإنفاق العام؛
- إن انتعاش القطاع المالي الجزائري مرهون في أسعار البترول، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول يتبعها ارتفاع في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص مما ينتج عنها انخفاض في نسبة البطالة وعكس صحيح؛
- يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية في الحياة الاقتصادية لأي دولة، ومن هنا تبدو أهمية القطاع الخاص في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي؛
- ترجع أهمية القطاع المالي الخاص في الجزائر إلى ما يلعبه من ادوار اقتصادية واجتماعية، أهمها مساهمته في توفير مناصب الشغل وفي انخفاض معدلات البطالة وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي يميزها القطاع المالي الخاص في الجزائر؛
- إن تنظيم القطاع المالي له تأثير ايجابي و كبير في تطوير الخدمات المالية، و هذا يؤدي بدوره إلى رفع معدلات التشغيل، وانخفاض معدل البطالة؛

التوصيات:

- ✓ حتمية استغلال المقومات التي ينعم بها الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الخاص، وهذا لأجل التخلص من الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، الأمر الذي يساعد في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق أعلى نسبة من القروض الموجهة للقطاع الخاص وذلك لتخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل مستقرة؛
- ✓ من اجل الحفاظ على مستويات منخفضة لمعدلات البطالة في الجزائر بالأجلين الطويل والقصير يجب تحفيز وتشيع القطاع المالي الخاص، من خلال زيادة مستويات التمويل وتوفير المناخ المناسب له؛
- ✓ من اجل التخفيض من نسبة البطالة في الجزائر على القطاع المالي في الجزائر المساهمة الكبير في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص والرفع منها؛
- ✓ تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة في القطاع المالي تغطي الرغبات التي يناشدها المستثمرون على الصعيدين المحلي والعالمي؛
- ✓ من أجل زيادة نسبة التشغيل بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة وتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي وتحفيز القطاع الخاص؛
- ✓ يجب أن يلعب القطاع المالي دورا أساسيا في نظام " التمويل الشامل " عبر توجيه الائتمان ضمن حدود معقولة لا تؤثر على نشاط المصارف الخاصة وعلى مبادئ التشغيل التام والمنافسة العادلة؛
- ✓ ضرورة إصلاح القطاع المالي الجزائري بصفة عامة، ودعم القطاع المالي الخاص بصفة خاصة، من اجل دعم سياسة التشغيل وتخفيف من معدل البطالة؛
- ✓ مراجعة نظام الأجور والميزات الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1- القريشي محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2009.

2-النبهاني احمد ، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

3-بني هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك المبتدئ والأساسيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

4-حداد أكرم، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2، 2008.

5-راضي عبد المنهم، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001.

6- فؤاد التميمي أرشيد، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

7-أحمد السريتي محمد، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2010.

8-حمدي عبد العظيم، اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم، المكتب الجامعي الحديث، السكندري، مصر، الطبعة 1، 2012.

9- محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2013.

10- حمدان حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

11-حسين محمد سمحان وموسى مبارك وابو صقري عبد الحميد ، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012.

12- حنفي عبد الغفار ، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

13-فاضل طاهر ، النقود والبنوك المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2013.

14-خبابة عبد الله، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

15-بدوي زكي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية انكليزي فرنسي عربي، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994.

16-لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2004.

17-نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

18-نعمة الله نجيب، مقدمة اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير مدرسة الدكتوراه ،تخصص المالي العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

2-جباري عبد الرزاق، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2001-2012، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015.

3- تافساست خديجة، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017.

4- كحل الرأس ليندة، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

5- محمد العجلوني احمد طه، اثأر العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، تخصص التمويل، قسم التمويل كلية الدراسات الدراية والمالية العليا، جامعة عمال العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004.

المجلات العلمية والملتقيات:

1- رواب عمار، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، العدد 05، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011.

2- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، العدد 10، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012.

3- قاسم شندي أديب، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013.

4- خاطر طارق وصالح مفتاح، التاصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي واهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، العدد 16، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

5- جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، العدد 6، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

6- القرصو وفاء و بوجمعة شهرزاد، تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على مستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، العدد6، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

7- شبيي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية، مؤتمر الدولي حول – أزمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) مصر.

8- سنوسي علي، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

التقارير:

1- الاستعلام عن ماسك الحساب، لجنة عمليات البورصة ومراقبتها، 2004.

2- إحصائيات بنك الجزائر 1980-2000.

3- إحصائيات بنك الجزائر 2001-2017.

4- إحصائيات بنك العالمي 1980-2000.

5- إحصائيات بنك العالمي 2001-2017.

6-التقرير السنوي 2010 بنك الجزائر.

7-التقرير السنوي 2011 بنك الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-AZITA BERAR AWAD,Guidebour la formulation des boliques nationales de lembloi,BIT,1eredition,2012.

2-Christine ERHEL ,Que sais ge –les politidues de lemploi,presses universitaires de France,2009.

3- Bernard FRIOT. José ROSE. la construction sociale de l'emploi en France. edl harmattan 1996.

4 Jean FRANCOISORIANE . Le traitemen clinique du chômage . thèse doctorat Université catholique de louvin . louvin . novembre . 2005.